الأمم المتحدة

A/C.1/72/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٠**

الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم . . . . . (العراق)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٥٢ (ب) و ٩٠ إلى ١٠٦ (*تابع*)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تماشيا مع الجدول الزمني المحدد لهذه المرحلة، وعلى النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/72/CRP.2، والمقرر الوارد في الوثيقة A/C.1/72/CRP.4، سنجري تبادلاً رفيع المستوى للآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وغيرها من كبار المسؤولين بشأن الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية التي لديها ولايات في هذا المجال.

يسرني الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بالمشاركين في حلقة النقاش لهذا اليوم: السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ السيد مايكل مولر، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، الذي ينضم إلينا اليوم عن طريق التداول بالفيديو؛ والسيد شوليسا مابونغو، الممثل الشخصي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومدير مكتب الوكالة في نيويورك؛ السيد غاريث ويليامز، رئيس خلية السلامة والكيمياء التحليلية بهيئة التفتيش التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ والسيد خوسيه روزمبرغ، موظف اتصال أقدم في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيد لويس فيليبي دي ماسيدو سواريس، الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

سأعطي الكلمة أولاً للمشاركين في حلقة النقاش للإدلاء ببياناتهم، ثم ننتقل إلى مناقشة غير رسمية لإتاحة الفرصة للوفود لطرح أسئلة. وأهيب بالمشاركين في حلقة النقاش التلطف بالإيجاز في بياناتهم لنضمن بأن يتوفر لدينا الوقت الكافي لإجراء مناقشة حوارية بشأن الموضوع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

أعطي الكلمة الآن لوكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بزملائي على نطاق منظومة الأمم المتحدة لنزع السلاح وعدم الانتشار. الوقت الآن متأخر جدا في جنيف، لذلك أشكر السيد مولر على انضمامه إلينا اليوم. وأود أيضا أن أشكر زملائي ممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن موضوعنا اليوم يتحرك بخطى حثيثة ليستحوذ على تفكيرنا ومداولاتنا. وكما ذكر الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/72/PV.3)، ستظل التكنولوجيا في صميم التقدم المشترك، إلا أن الجانب المظلم للابتكار يمثل أيضا تهديدا علينا التصدي له، وهو تهديد تحول من الحدود إلى الخط الأمامي.

عند مناقشتنا للتطورات التكنولوجية الناشئة، فإننا ننظر في مجموعة من الابتكارات التكنولوجية التي تحدث ثورة بالفعل في مجالات النقل والرعاية الصحية والصناعة التحويلية. بيد أن تلك الابتكارات يمكن أيضا أن تكون لها تطبيقات عسكرية أو أن يعاد توجيه استخدامها بشكل ضار. وتشمل الابتكارات التكنولوجية التي لها آثار محتملة على السلام والأمن تكنولوجيات تمكينية مثل التعلم الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وثمة تكنولوجيات أخرى، مثل التكنولوجيا الأحيائية والتصنيع بالإضافة، ذات استخدام مزدوج، وهناك تكنولوجيات أسلحة معينة، مثل الأنواع الجديدة من الناقلات الدقيقة الطويلة المدى والمركبات الجوية المسلحة المسيرة. وهذه الابتكارات مجتمعة لديها طاقات كامنة طويلة الأجل قادرة على تغيير الطريقة التي تشن بها الحروب وتعريض المدنيين للأذى على نحو متزايد.

فلنأخذ، على سبيل المثال، الطابع التمكيني للفضاء الإلكتروني الذي يعني أن الهياكل الأساسية الحيوية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدءا من مرافق الرعاية الصحية إلى شبكات الطاقة الكهربائية، والمرافق النووية، يمكن مهاجمتها لأنها تعتمد في العمل على شبكات الحواسيب.

أما على الجبهة العسكرية، فيمكن أن تشمل الآثار الطويلة الأجل سباقات التسلح المزعزعة للاستقرار، كالتي تحدث عندما تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيق أو إبطال مزايا متصورة. ويمكننا بالفعل أن نرى أصداء لذلك في البيانات الأخيرة عن الذكاء الاصطناعي واستراتيجيات الدفاع القائمة على تكنولوجيات ذاتية التشغيل وغير مأهولة. وفي المستقبل، يمكن أن تؤدي الابتكارات التكنولوجية إلى خفض عتبة النزاع المسلح بسبب تصورات الحرب الخالية من الخسائر في الأرواح أو لكون تسارع وتيرة النزاع واتساع نطاقه يمكن أن يؤدي إلى عدم السيطرة على التصعيد.

تطرح أسئلة على المدى القريب بشأن الأثر الذي يمكن أن تحدثه هذه الابتكارات على الاستقرار ودرجة توافقها مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد أثيرت شواغل خطيرة إزاء الإسناد والمساءلة، لا سيما في سياق الهجمات الإلكترونية ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ومن الممكن أيضا أن نتصور إمكانية أن تزيد هذه الابتكارات من خطر الانتشار، بما في ذلك إلى جهات من غير الدول بسبب قابلية بعض هذه التكنولوجيات للنقل وتوافرها من الناحية التجارية. وعلى عكس الثورات التكنولوجية العسكرية السابقة، مثل ظهور الأسلحة النووية، فإن الأثر المعرفي للتكنولوجيا المدنية بصفة عامة أمر يجب علينا الآن أن ندركه. وقد أشرت من قبل إلى إمكانية أن تستخدم شبكة للطائرات ذاتية التشغيل المسيرة نظما فضائية لبرامجيات الإرشاد والتعرف على سمات الوجه من أجل استهداف الأشخاص.

ثمة جانبان آخران لهذه الثورة التكنولوجية ينبغي إبرازهما. أولا، يجري الدفع بهذه الابتكارات إلى حد كبير عن طريق جهات من القطاع الخاص، لا من قبل الحكومات، وتلك التكنولوجيات التي يطورها القطاع الخاص خارجة عن نطاق السيطرة إلى حد كبير. وإذا أردنا التصدي للتحديات التي تطرحها، يجب أن نضع آليات للسيطرة على هذه الصناعة. ثانيا، تحدث هذه الثورة التكنولوجية في وقت يزداد فيه عدم الاستقرار الجغرافي السياسي وتتأجج فيه النزاعات الإقليمية. ويمكن أن ينطوي الجمع بين هذه الحالة القابلة للاشتعال ق والأسلحة الجديدة كلية ا عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين.

تحاول منظومة الأمم المتحدة بالفعل التعامل مع بعض هذه الابتكارات في مختلف المنتديات. وقد أعرب الأمين العام مرارا وتكرارا عن قلقه إزاء ما يسميه قضايا المجالات التي لم تكتشف بعد، التي تشمل منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، والهجمات الإلكترونية، والتنمية في مجال التكنولوجيا الأحيائية، وكلف منظومة الأمم المتحدة بوضع أفضل الاستراتيجيات الممكنة لمساعدة العالم – ”نحن الشعوب“، كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة – في معالجتها. ويجري بالفعل اتخاذ إجراءات في آلية نزع السلاح. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، ستقوم الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بعملية رسمية للخبراء الحكوميين الدوليين للتداول بشأن اتباع نهج تجاه منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وكما يعرف الكثير من أعضاء اللجنة، كان هناك خمسة أفرقة للخبراء الحكوميين معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكليف من الجمعية العامة. وحتى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي اشتهرت مؤخرا بعدم قدرتها على الاضطلاع بولايتها، أجرت تبادلا غير رسمي هذا العام بشأن اقتراح بند جديد بشأن تنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لأغراض منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

كذلك أثبت المجلس الاستشاري للأمين العام المعني بمسائل نزع السلاح أنه حاضنة قيمة للأفكار بشأن كيفية التصدي للتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الناشئة. فالمجلس هو الذي درس مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في عام ٢٠١٣، وأوصى ببذل جهود منسقة في أحد المنتديات القائمة مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وفي عام ٢٠١٤، تناول المجلس المركبات الجوية المسلحة المسيرة، مما حمل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على إجراء لدراسة قدمت أفكارا لتحسين الشفافية والرقابة والمساءلة في تطوير هذه المركبات وحيازتها وتخزينها ونقلها واستخدامها. وأرحب بمبادرة المتابعة التي قدمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح للمضي قدما بالحوار المتعدد الأطراف بشأن هذه المسألة، ونتطلع إلى توصياته بشأن كيفية المضي قدما في إطار رسمي.

في عام ٢٠١٦، أي العام الماضي، نظر المجلس في تطوير الأسلحة التقليدية الطويلة المدى. وإذ يلاحظ المجلس أن هذه الأسلحة يمكن أن تخل بتوازن الاستقرار الاستراتيجي في نهاية المطاف، دعا إلى إجراء دراسة لإثراء مزيد من المداولات بين الدول الأعضاء، بما في ذلك بشأن التوصيات الممكنة لتدابير تحديد الأسلحة. ويجري العمل بشأن هذه الدراسة. وفي الآونة الأخيرة، ناقش المجلس تأثير الذكاء الاصطناعي على الأمن الدولي، بما في ذلك التشديد على الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسة بشأن المسألة. وعلى نحو ما تتعامل أجزاء مختلفة من منظومة الأمم المتحدة مع هذه المسائل، أعتقد أننا جميعا نتفق على أنه ينبغي لنا تسريع وتيرة عملنا، وإجراء تحليل أكثر عمقا، والتوصل إلى استعراضات عامة استراتيجية وواسعة النطاق بشأن ترابط التحديات التي نواجهها.

ويجب أن تواكب الاعتبارات المعيارية تطورات تكنولوجية. ومع ذلك، من المهم أيضا ضمان تنفيذ القواعد بالكامل بعد وضعها مباشرة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون أهمية منع

الآثار المزعزعة للاستقرار من الهجمات الإلكترونية شاغلا ذا أهمية قصوى. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠، سيتضاعف عدد الأشخاص على الإنترنت إلى ٤ بمليارات شخص، مع وجود حوالي ٣٠ مليار جهاز متصل بالإنترنت. وتوضح حوادث مثل فيروس الفدية ”WannaCry“، الذي تفيد التقارير بأنه يستهدف حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شبكة أجهزة في أكثر من ١٥٠ بلدا، الأثر الدولي والمترابط للهجمات الإلكترونية.

إن المداولات بشأن هذه المسائل في الأمم المتحدة بلغت مرحلة حرجة، حيث إن أحدث فريق للخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصدار تقرير نهائي. ومع ذلك، من المهم الأخذ في الحسبان أن لدينا بالفعل ثلاثة تقارير موضوعية قدمتها أفرقة سابقة تحتوي تقييمات وتوصيات رئيسية لكي نجعل عملنا مرتكزا عليها.

أرست تلك التقارير التوافقية الأساس لإطار غير ملزم يمكن أن يساعد في منع وتخفيف احتمال حدوث عمليات هجومية إلكترونية. ومن بين تلك المعايير، الالتزام الدائم ببيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المفتوحة والمأمونة والمستقرة والمتاحة. وما يهم الآن هو أن تسعى جميع الدول إلى احترام هذا الإطار من خلال أعمالها في الفضاء الإلكتروني.

ينبغي أن توضح الإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم بأننا نحرز في إطار الأمم المتحدة تقدما في سعينا للصمود أمام التحديات التي تفرضها التكنولوجيا الناشئة. بيد أنه ليس بوسعنا التوقف عن بذل الجهود. إن وتيرة الابتكار التكنولوجي تفوق وتيرة المداولات الدولية، من حيث الحجم، في حين أن وتيرة الاستثمار في الابتكار تقلص من الاستثمار في وضع القواعد. وكما أشرت من قبل، فإن العديد من الابتكارات التي قد تؤدي إلى تغيير الوضع وتؤثر على عملنا لا تخضع للمراقبة في الوقت الحالي.

بينما نمضي قدما، أود أن أطرح على الدول الأعضاء الأسئلة التالية. أولاً، هل لدينا فهم واضح بما فيه الكفاية لتداعيات هذه الأسلحة الجديدة، بما في ذلك آثارها المشتركة وكيف يمكن استخدامها؟ ثانيا، ما هو نطاق الإدارة أو التنظيم اللازم لضمان عدم تسببها في زعزعة الاستقرار، وعدم استخدامها إما لأغراض غير مقصودة أو لانتهاك للقانون الدولي؟ ثالثاً، في هذا السياق، هل النظام الحالي مناسب للغرض أم ينبغي علينا النظر في صكوك ومبادرات جديدة؟ وما هي تدابير بناء الثقة والشفافية الجديدة التي يمكننا تطويرها؟ وهل نستخدم بشكل صحيح جميع الأدوات المتاحة لنا؟ رابعا، كيف يمكن التحكم في هذه التكنولوجيات بدون كبح الابتكار أو تثبيط نقل التكنولوجيا التي يمكن أن تكون مفيدة للتنمية المستدامة؟ خامسا، ما هي الفرص التي تتيحها هذه التقنيات لعملنا؟ وتبرز مزايا التحقق منها، ولكن هناك فوائد أخرى، مثل الكشف المعزز عن استخدام أسلحة الدمار الشامل والقدرة على تحديد الأسلحة التقليدية وتعقبها. أخيرا، هل نتحرك بالسرعة الكافية، وهل نفعل ذلك بطريقة تعالج هذه التحديات بطريقة استراتيجية ومختصرة؟

إن ظهور أنظمة الأسلحة المستقلة القاتلة، ومسائل الأمن الإلكتروني، والبيولوجيا المركبة، والطائرات بدون طيار وغيرها من التحديات الجديدة تلقي عبئا إضافيا إلى العبء الذي تتحمله الآلية الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار. إن هذه المسائل ستصبح أكثر أهمية في عملنا، خاصة عندما تبدأ في التأثير على المجالات التقليدية مثل الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، من الحيوي أن نواكب التحديات الجديدة بطرق مفتوحة وشفافة وترتكز على حوار شامل.

في هذا الصدد، أشعر بأنني مضطرة إلى إنهاء ملاحظاتي اليوم بتكرار بعض الرسائل التي وجهتها إلى اللجنة في جلسة النقاش غير الرسمية التي انعقدت أمس. لقد أصبح عملنا بشأن الحد من الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح أكثر أهمية من أي وقت مضى في مواجهة التغيرات الأساسية الجارية في البيئة الأمنية الدولية. ثمة أجزاء مختلفة من آلية نزع السلاح ينبغي أن تعمل بفعالية كنظام متكامل يسهم في صون السلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين. يجب أن يخرج مؤتمر نزع السلاح من مأزقه الطويل. وآمل أن يتولى كل عضو من أعضاء اللجنة مسؤوليات الدول الأعضاء الهامة بما يتجاوز حدود هذه القاعة ومشاريع القرارات التقليدية للجنة، وأن يستحدث دينامية للابتكار والزخم. وأتطلع إلى العمل مع اللجنة بشأن جميع التحديات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك ضمان أن يصب التقدم السريع في التكنولوجيا في مصلحة البشرية وليس ضدها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على بيانها. وأعطي الكلمة الآن للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، الذي ينضم إلينا عن طريق تقنية التداول بالفيديو.

السيد مولر (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أيما سرور المشاركة في هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت، إلى جانب زملائي من مجتمع نزع السلاح بشأن الحالة الراهنة في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح. ويسرني بشكل خاص مناقشة تأثير التكنولوجيات الجديدة على نزع السلاح، وهيكل الأمن الدولي وجدول أعمال عدم الانتشار. لقد حان الوقت لأن نفعل ذلك.

أما على الصعيد الدولي، فلا تزال جنيف تشكل مركزا هاما لمسائل نزع السلاح. وتعد جنيف مركزًا رئيسيًا متناميًا للمحادثات حول تأثير التقنيات الجديدة والناشئة، وهي مقر لمجموعة من هيئات نزع السلاح ومراكز البحث العلمي ومنظمات المجتمع المدني ومبادرات الإدارة والابتكار. كما أنها حاضنة للتفكير الإبداعي حول الحكم والأنظمة التنظيمية. إن جنيف تحمل وعداً هائلاً للتصدي للتحديات التي تواجهها حالياً أنظمة نزع السلاح في العالم. إن مؤتمر نزع السلاح لا يستخدم على نحو كافٍ حاليا، ولكنه محوري في ذلك الدور.

عندما تولى الأمين العام منصبه، ذكَّرنا بأن الأمم المتحدة قد خرجت من رحم الحرب، ولكن اليوم يجب أن نكون هنا من أجل السلام. إن العنصر الرئيسي في أي نقاش بشأن السلام ونزع السلاح ومنع نشوب النزاعات يكمن في الكيفية التي يتم بها توجيه التقدم العلمي والعمليات التقنية وتحقيق التقدم لما فيه الصالح العام. لطالما شكلت الابتكارات في مجال التكنولوجيا المشهد الأمني الدولي، لكن التقنيات تتطور الآن وتتقارب بسرعة لم يسبق لها مثيل، مما جسد المستقبل الذي بدأنا تصوره فقط، ولا نعرف حتى الآن كيف نتحكم فيه. إن أدواتنا الحالية لتدبر الأمر ليست ملائمة لتحديات اليوم، ناهيك عن تحديات الغد. إننا نصل حاليا إلى مستويات جديدة من الترابط، المشهد الأمني العالمي فيه يشبه شبكة واسعة ومعقدة، حيث يمكن أن يكون لأمر ما في أحد أركان المعمورة تأثير كبير على مكان آخر، سواء أكان كائنًا دقيقًا أو شيفرة أو معادلة خوارزمية واحدة.

عندما تحدث الأمين العام أمام الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الشهر (انظر A/72/PV.3) قال، كما ذكرنا بذلك الممثل السامي، بأن الجانب المظلم من الابتكار قد انتقل من الحدود إلى الخط الأمامي. إنه تطور لا أحد منا مستعد تمامًا له، حيث لا تنطبق عليه ببساطة أشكال التنظيم التقليدية. ولا يتطلب الأمر مجرد إعادة تشغيل فكرية عالمية فحسب، بل يحتاج أيضًا إلى جيل جديد من المفكرين والفاعلين. ولكنني بوصفي تقنيا متفائلا، أعتقد اعتقادا راسخا أن الموجة الأخيرة من التغير التكنولوجي لديها القدرة الواضحة على جلب فوائد هائلة للبشرية. لا حدود للوصول إلى العلم والمعرفة له،

ويتجاوز الحدود. والتكنولوجيا أداة لتنفيذ التزاماتنا بشأن التنمية المستدامة. ومع ذلك، في ظل الفراغ الأخلاقي والإداري، يمكن حتى إعادة توجيه أكثر التطورات التكنولوجية إيجابية وإلهاما إذ أن تلك التي تربطنا بم DVPF جتمعاتنا مع ا يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. ويطرح ذلك تحديات كبيرة يمكن أن تغير بشكل دائم المشهد الأمني الدولي، وتزعزع استقرار توازن القوة الهش، وترسخ جوانب التفاوت بين البلدان وتنشر الفوضى، مع ما لذلك من تأثير إنساني عميق.

ومن المرجح أن توجه تكنولوجيات تزيد بشكل كبير من سرعة أي معركة ا مستقبلية، وتحدد كيفية خوضها، ومكان حدوثها، ومن يشارك فيها ويتأثر بها. وكثيرا ما تجري المداولات المتعلقة بالأسلحة على أساس الولايات الضيقة في هيئات منفصلة لنزع السلاح داخل الأمم المتحدة. وهذا النهج غير المنسق يضر على نحو متزايد بأي نظام عالمي فعال للرقابة وتحديد الأسلحة. وإذا أردنا تطوير نموذج حكم حقيقي، يجب أن نتذكر دائمًا أن التكنولوجيا ليست محايدة. إنها تشكل أساس التنمية البشرية، لكن يمكن أن يساء استخدامها.

وفي نهاية المطاف، فإن التكنولوجيا وسيلة للتعبير عن نوايا الإنسان واستعداداته الفطرية وتحيزاته.

لقد أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح آلية لنزع السلاح ترمي إلى تحقيق نتائج أفضل. وأعطيت العناية اللازمة للصلة التي تربط بين الهيئات التداولية والتفاوضية والجمعية العامة. واليوم، فإن هناك شعورا عاما بانعدام ذلك التوازن وبضرورة إعادة تقييمه. وأدى تصاعد التوترات العالمية وتباين المصالح إلى التشتت والخلاف ما نتج عنهما تقويض عمل المؤسسات المتعددة الأطراف في كثير من الأحيان. علاوة على ذلك، وفي ظل هذه الحالة المحفوفة بالمخاطر حيث يتساءل الكثيرون عن الاتجاه الذي يتعين علينا السير فيه من هنا، فإن الحفاظ على الوضع الراهن يبدو خيارا أمثل للكثيرين.

وتفوق سرعة التقدم المحرز في تسخير العلم والتكنولوجيا وتيرة المناقشات في المحافل الدولية. وينبغي أن تؤدي الصناعة دورا متزايد الأهمية، وهو ما تفعله أحيانا. ويتعين على أسرة الأمم المتحدة أن تتعاون بصورة مجدية مع الجهات الفاعلة في مجال الصناعة، وأن تشجع على الابتكار وإدارة البيانات بطريقة مسؤولة حتى تكفل دورا إيجابيا للتقدم العلمي والتطورات التكنولوجية في إيجاد عا لم تسوده المساواة في الحقوق ويمكن فيه تحقيق التقدم الاجتماعي للجميع على النحو المبيّن في ميثاق الأمم المتحدة. ويقتضي منا التفاعل المجدي، نحن الأمم المتحدة، أن نكون صادقين في تحقيق هدفنا، وأن نتحلى بالوضوح إزاء القيمة التي نضيفها، وبالصراحة في ما نحققه من إنجازات، فضلا عن النزاهة في تقييم ما أُنجز وما يمكن تحسين أدائنا فيه. فذلك هو السبيل الوحيد لإقامة الشراكات التي تحقق النتائج المستدامة.

إن مؤتمر نزع السلاح هيئة فريدة ذات إمكانات لم تستغل بعد. وعلى مر السنين، بل في الماضي البعيد على وجه الخصوص، برهن المؤتمر على دوره الهام وقدراته بوصفه هيئة لإبرام المعاهدات. وشهدنا بالفعل كيف أسهم المؤتمر في وضع التدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، والتي أدت دورا حاسما في منع نشوب النزاعات والتخفيف من التصعيد والمخاطر والحد من التوترات. وحين خاطبت الممثلة السامية مؤتمر نزع السلاح في أيلول/سبتمبر، أشارت إلى أن المؤتمر قد وصل إلى مرحلة هامة من التقارب في الاعتراف بأنه يجب القيام بما يلزم لإعادته إلى حيث ينبغي أن يكون. وقد شهدتُ التزاما ملحوظا من جانب الكثير من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح خلال المناقشات الجدية والمتعمقة التي جرت في إطار الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدما في دورة المؤتمر لعام ٢٠١٧. وقد بعثت فيّ تلك الالتزامات نوعا من

الشعور بالأمل في إمكانية تنشيطه وجعله هيئة رئيسية فعالة لنزع السلاح وتمس حاجة العالم إليها بصورة ملحة.

وإذا أردنا تحقيق ذلك، فإن الوقت قد حان لأن ننظر حقا في ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح قد أصبح بوضعه الحالي عائقا أكثر من كونه وسيلة للنهوض بنزع السلاح. وبدلا من محاولة إصلاحه جزئيا، فهل يمكننا الاتفاق على نهج جديد يمكّننا من التساؤل عن الأولويات التي نستطيع المضي بها قدما، وما الذي نود تحقيقه وإلى أين نذهب. وكيف يمكننا معالجة الجمود الحالي الناجم عن مفهوم توافق الآراء هذا بكل ما له من سلطة ونفوذ؟ ويعني توافق الآراء التوصل إلى حل يمكننا جميعا تأييده حتى وإن لم يكن ذلك الحل الخيار الأول أو المفضل بالنسبة لنا. وعلاوة على ذلك، ثبتت فعالية وكفاءة السبل المبتكرة في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، كتلك التي اتخذتها منظمة دولية أخرى مقرها في جنيف، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وهي تواجه ذات المشكلة التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح: أي أن توافق الآراء قد حال دون التوصل إلى الإجماع، ما أدى إلى عرقلة جميع الإجراءات التي تتخذها. ولكنها توصلت الآن إلى حل يمكّنها من العمل مرة أخرى. وينبغي لنا أن نسأل أنفسنا أيضا: هل هناك حاجة حقا إلى توافق الآراء في جميع القرارات المتخذة في مؤتمر نزع السلاح؟

وأود، مع اقتراب الذكرى السنوية الأربعين لمؤتمر نزع السلاح، أن ألتمس من أعضاء اللجنة ما إذا كان ممكنا أن يصبح المؤتمر مرة أخرى مكانا للتداول والتفاوض بشأن بعض أكثر التحديات إلحاحا في مجال الأمن الدولي، على النحو المتوخى في وثيقته التأسيسية لعام ١٩٧٨، ومثلما ثبت ذلك مرة تلو الأخرى. وهل في استطاعته أن يصبح منصة للأفكار والحوار ومصدر معارف لاستمرار المحادثات أو حتى للخروج من بين جدران هذه القاعة؟ فهل يمكننا بهذا الشعور المتجدد بالإلحاح، أن نجد معا مسارا مختلفا للمضي قدما؟ وفي ضوء التطورات التكنولوجية القادرة على إحداث التغييرات الهائلة اليوم، فإن بوسع مؤتمر نزع السلاح أن يصبح المحفل الذي تمس حاجة العالم إليه لأجل العمل معا والتصدي لأثر التكنولوجيات الناشئة على الأمن الدولي والهيكل الحالي لنزع السلاح. وقد عقدنا بالفعل عدة مناقشات في بعض المسائل الملحّة وتزايد تسليح التكنولوجيات الجديدة، وهي مناقشات ثبتت جدواها بالفعل. ونظرا للتقارير عن تزايد المخاطر الناجمة عن الهجمات الإلكترونية على المرافق النووية، ينبغي للدول أن تنظر في السبل القائمة والمحتملة في إطار مؤتمر نزع السلاح لمواصلة الحوار واتخاذ تدابير بناء الثقة، مستفيدة في ذلك من العمل الممتاز الذي اضطلعت به أفرقة الخبراء الحكوميين المعنية بهذه المسألة.

وقد أشرت في آخر مرة اجتمعنا فيها إلى أهمية إحراز تقدم بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (انظر A/C.1/71/PV.10). ويبدو واعدا عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تتولى كندا قيادته باقتدار. ويحدوني الأمل في أن تبدأ المفاوضات قريبا في مؤتمر نزع السلاح لما للدول من شمول المعارف بهذه المسألة ووضوح الفهم لمصالحها الأمنية الوطنية. وأدرك تماما أن الخلافات والمواقف لا تزال عميقة، وخاصة فيما يتعلق بمسألة مخزونات الأسلحة. ومع ذلك، فلن يكون هناك وجود لمفهوم المفاوضات نفسه إذا ما وضعت الدول ذات الآراء المتماثلة تلك الصكوك القانونية الدولية.

ولا غنى عن التعاون مع المجتمع المدني. وقد بدأتُ عقد أول مؤتمر غير رسمي بشأن منتدى المجتمع المدني لنزع السلاح في عام ٢٠١٥ ثم أعقبه مؤتمر آخر في عام ٢٠١٦. وأثبتت منظمات المجتمع المدني مرارا وتكرارا أنها من ضمن المساهمين الرئيسيين في مناقشات نزع السلاح، بل أصبحت مشاركتها ضرورية أكثر من ذي قبل، نظرا للتطورات التكنولوجية الحادثة. وفي محافل نزع السلاح الأخرى أيضا، مثل المناقشات بشأن منظومة الأسلحة

الفتاكة ذاتية التشغيل والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والبيولوجيا التركيبية في سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية، أثبت المجتمع المدني قدرته على العمل في طليعة قوى التغيير التكنولوجي. وعليه، سأواصل العمل لأجل التعاون البنّاء فيما بين المؤتمر والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى بطريقة رسمية وأكثر شفافية.

وأود في ذلك السياق، أن أهنئ بحرارة الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام لهذا العام. وما برحت الحملة مؤيدا قويا ومثابرا لنزع السلاح النووي خلال العقد الماضي. وقد أتت جائزة نوبل هذه في الوقت المناسب، ما دام نزع السلاح النووي قد أصبح على رأس الشواغل العالمية مجددا. ونرحب أيضا بالتأكيد القوي على أهمية منظمات المجتمع المدني بوصفها شريكا رئيسيا في جهودنا الجماعية الرامية إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية، ودعوة مؤتمر نزع السلاح إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الانقسامات داخله بسبب المسائل النووية وإلى تجديد التزامه بالمسائل التي ينبغي له معالجتها على وجه الاستعجال، بما في ذلك تزايد التهديد النووي وخطر المواجهة. وإنني على اقتناع بأن باستطاعتنا معا أن نضع مؤتمر نزع السلاح في ذات الموضع الذي قدحنا فيه رؤية السلام التي وضعها أسلافنا، وحيث يمكننا التفكير والعمل في التزام راسخ بصون الأمن الدولي. وأحث اللجنة على التصدي للمهام الموكلة إليها كما ينبغي من الإلحاح المستحق. ويمكننا الاستفادة من الثقة المتبادلة التي بنيناها على مدى كل هذه السنوات الطوال، وأن نمضي قدما وفق رؤية مشتركة وهدف متجدد.

لقد حان الوقت لأن نحقق الاستفادة الكاملة من آلية نزع السلاح وما تنطوي عليه من إمكانيات. وتقع المسؤولية على عاتق اللجنة الأولى لاستئناف الاضطلاع بدورها القيادي وأن تعمل على أساسه. وأؤكد للجنة، بصفتي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، أنه يمكنها التعويل على مشاركتي ودعمي الكاملين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مولر على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للممثل الشخصي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومدير مكتب الوكالة في نيويورك.

السيد مابونغو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية)(تكلم بالإنكليزية): باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يسرني أن أشارك في هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن الآثار المترتبة عن التطورات التكنولوجية المستجدة على نزع السلاح وعدم الانتشار. وكما هو الحال بالنسبة للكثير من التكنولوجيات، فإن في الإمكان استخدام التكنولوجيات النووية إما لصالح البشرية أو لضررها. وما برحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعمل على مدى ما يزيد على ٦٠ عاما على تعزيز التطبيقات السلمية للتكنولوجيا في تزامن مع ضمان عدم تفشي استخدامها للأغراض العسكرية. وبذلك، فهي تسهم إسهاما كبير في صون السلم والأمن الدوليين.

والوكالة الدولية هي السلطة المختصة المكلفة من قبل المجتمع الدولي بالتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار والحفاظ على البرامج النووية للأغراض السلمية حصرا.

نقوم بذلك من خلال تطبيق الضمانات وهي إجراءات قانونية وتقنية معتمدة دوليًا في ١٨١ بلدًا. لقد تناولنا على مر السنين بعض المسائل الشديدة الأهمية في جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك التحقق النووي في العراق وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونتحقق حاليًا من تنفيذ إيران لالتزاماتها المترتبة عليها في المجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة ونرصد ذلك. يقوم المئات من مفتشي الوكالة بزيارة المنشآت النووية في جميع أنحاء العالم لحساب المواد النووية وضمان عدم تحويلها من التطبيقات السلمية. ويقومون بفحص السجلات والتحقق منها، وتأكيد قوائم الجرد المادي للوقود والوقود المستهلك، وإجراء قياسات وعينات من المواد النووية للتحليل والتحقق من عمل ومعايرة الأختام والكاميرات التي

وضعتها الوكالة، والمعدات التي ترصد الوصول إلى المواد النووية ونقلها داخل أي منشأة.

تعد عملية أخذ العينات البيئية وتحليل المواد النووية، جانبا هاما آخر من جوانب الضمانات. ولدى الوكالة مختبرات تحليلية في سيبرسدورف، بالقرب من فيينا، وتقوم شبكة مختبراتها التحليلية حول العالم بإجراء تحليل للمواد النووية من العينات. إن عملها منسق بإحكام.

إن استمرار الوصول إلى أحدث تكنولوجيات التحقق التي تعزز قدراتنا على مراقبة المواد النووية المستخدمة في المجال الطبي، أمر حاسم لإنجاز عملنا، خاصة مع استمرار تزايد الطلب على الضمانات وزيادة تعقدها. وفي نفس الوقت، فإن نقل كميات متزايدة من الوقود المستهلك إلى التخزين المتوسط والطويل الأجل، وإيقاف تشغيل المنشآت النووية، أنشطة مكثفة للتحقق تزيد من عبء عملنا، وبالتالي تتطلب إنتاجية أكبر. وتعتبر التكنولوجيا من بين الوسائل التي يمكننا من خلالها تحقيق هذه التحسينات.

لقد تطورت الضمانات باستمرار منذ استحداثها، مع الأخذ في الاعتبار التغييرات التي طرأت على التكنولوجيا والخبرة العملية لكي تصبح أكثر فعالية وكفاءة. وفي الوقت الراهن، تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كجزء من تخطيطها الاستراتيجي، بتقييم بيئة عملها بشكل منتظم وتبحث عن التطورات التكنولوجية التي يمكن أن تعزز قدراتها على التحقق. وتشمل بعض التكنولوجيات الجديدة والناشئة التي يُنظر إليها بوصها تساعد في تنفيذ الضمانات، من قبيل كاميرات تصوير غاما، والروبوتات، وتقنيات الليزر. في هذا الصدد، ربما تكون التقنيات التي تتضمن الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي مفيدة للغاية من أجل المساعدة على القيام بالمهام المتكررة بصورة آلية وتقليلها، وذلك على غرار معالجة بيانات الضمانات على سبيل المثال. ويمكننا أيضًا الاستفادة من الأنظمة الأساسية المستقلة والأنظمة التلقائية وغيرها من التقنيات لتعزيز الإنتاجية وقدرات الكشف. وسيتعين تقييم كل هذه التقنيات وغيرها بعناية لمعرفة ما إذا كان من الممكن تطبيقها بنجاح على تنفيذ الضمانات.

في الختام، عندما وما إذا قررت الوكالة استخدام أي من التكنولوجيات التي ذكرتها، آنذاك ستعتمد في النهاية على فعاليتها من حيث التكلفة. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مطالبة باستمرار بالاستفادة على أفضل وجه من الموارد النادرة. ومع ذلك، وبفضل استمرار دعم دولنا الأعضاء، أثق بأننا سنتمكن من مواصلة استغلال التكنولوجيات الجديدة لتوفير ضمانات أكثر فعالية، وبالتالي ضمان أن يصبح العالم مكانا أكثر أمنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مابهونغو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لرئيس خلية كيمياء السلامة والكيمياء التحليلية في شعبة التفتيش التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد ويليامز (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (*تكلم بالإنكليزية*): جرى قبل أسبوع بالضبط، الإعلان عن الفائزين بجائزة نوبل في الكيمياء. وقد تم منح الجائزة من أجل تطوير مطياف الإلكترون المجمد، وهي تقنية لا تعطينا رؤى جديدة في كيمياء الحياة فحسب، بل ستكون محورية في تطوير الأدوية والمستحضرات الصيدلانية الجديدة.

تمضي هذه التطورات العلمية والتطورات التكنولوجية بلا انقطاع. وبالفعل، فقد شهد عدد أرقام خدمة المستخلصات الكيميائية، وهو مقياس للمركبات الجديدة المكتشفة، نمواً مطردا. ويتم حاليا تسجيل حوالي ١٥ ٠٠٠ مادة كيميائية جديدة يوميا. بعض الاكتشافات الجديدة المثيرة للاهتمام ذات الصلة بتبادلنا اليوم والتي لقيت اهتمامًا واسعًا في الأدبيات العلمية

ووسائل الإعلام الأوسع نطاقاً تتضمن اتحادات الأدوية المضادة للأدوية، وهو جيل جديد من المستحضرات الصيدلانية العالية السمية المصممة للتغلب على السرطان الذي يكون شديد السمية بحيث يمكن إعطاء جرعات دقيقة فقط تستخدم ويجب أن تستهدف الخلايا السرطانية مباشرة؛ والمفاعلات الدقيقة، أو المصانع الكيميائية المصغرة، التي وجدت التطبيق في تصنيع المواد الكيميائية السامة؛ والبيولوجيا التوليفية، حيث يمكن تصميم الخلايا لإنتاج مواد كيميائية جديدة.

تمثل بعض هذه التطورات الناشئة تقدما هاما للبشرية، ولكن بعضها سيشكل أيضا مخاطر على نزع السلاح وعدم الانتشار. ويتمثل العامل الأساسي في إيجاد حلول عملية وواقعية لإدارة هذه المخاطر بشكل متناسب من دون إعاقة أو إحباط تقدم الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهو نهج مكرس في المادة الحادية عشرة من الاتفاقية. لكن بالطبع مع كل تحد، تتاح فرصة ما. وسأكون مقصرا إن لم أقر بالإسهام الهائل لهذه التطورات في تنفيذ الاتفاقية. ويشمل هذا التقدم، تطورات في العلوم التحليلية التي تمكننا من الكشف عن كميات أقل من المواد الكيميائية الهامة، من الميكروغرامات إلى المستويات البيوكوغرامات، وهو أمر مهم للتحقيق في الاستخدامات المزعومة للمواد الكيميائية السامة. لقد استفادت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من التطور العلمي والتكنولوجي، وقد اغتنم علماؤنا الفرص لتسخير هذا التطور في عملهم اليومي.

يُطلب من الدول الأطراف في الاتفاقية ضمان استخدام الكيمياء للأغراض السلمية في نطاق ولاياتها القضائية، وهي ركيزة هامة من ركائز تنفيذ الاتفاقية. إنه نظام لتحويل الكيمياء والتطبيقات ذات الصلة بعيداً عن سوء الاستخدام المحتمل نحو الاستخدام النافع. في منظمة تقنية مثل منظمتنا، ندرك تمام الإدراك أن التقدم العلمي يجب أن يصاحبه تعزيز مستمر للقانون وتوطيد للمعايير والممارسات الأخلاقية وتعزيز ثقافة المسؤولية هذه والسلوك المسؤول للحيلولة دون إساءة استخدام الكيمياء يتجسد في المبادئ التوجيهية الأخلاقية في لاهاي، التي صاغتها مجموعة من العاملين في مجال المواد الكيميائية من جميع أنحاء العالم.

من أجل التعامل بفعالية مع التطورات الناشئة في تكنولوجيا العلوم، ثمة عدد من الخطوات والمبادرات العملية التي يمكن القيام بها. وسأشرح الآن الكيفية التي تواجه بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا التحدي. أولاً وقبل كل شيء، من خلال ضمان التعاون بين واضعي السياسات والعلماء، وهذا أمر ضروري لمعالجة المشاكل المرتبطة بالتقدم السريع في العلوم. وتعمل الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، معا بشكل يومي، ولا سيما من خلال المجلس الاستشاري العلمي الذي يضم خبراء يمثلون ٢٥ دولة طرفا. ومشورتهم مهمة لمساعدتنا على مواكبة هذه التطورات وفهم الكيفية التي يمكننا بها استخدامها بشكل أفضل للوفاء بولاياتنا. وبهذه الطريقة، يمكن اعتبار المشورة المستقلة التي يقدمها المجلس آلية إنذار مبكر، مما يمكّن المنظمة من تحديد اختراقات يمكن أن تؤثر على تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. بالطبع، لا يمكننا ولا ينبغي لنا السعي إلى التحكم في كل مادة كيميائية جديدة. بل يجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كمنظمة، أن تسعى جاهدة لإيجاد توازن بين المنع والترويج فيما يتعلق بالتطبيقات ذات الاستخدامات النافعة والضارة على حد سواء.

ثانيا، يمكننا مواجهة التحديات المقبلة عن طريق التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وخاصة الصناعة والأوساط الأكاديمية. ويحقق صون الشراكات وتنميتها عددا من النتائج الهامة. وعلى الصعيد التقني، فإن الحديث مع الأوساط العلمية يساعدنا على وضع الأساس اللازم للتمييز بين الاستخدامات الضارة والنافعة للعلوم، مادمنا نتعامل في أغلب الأحيان مع مواد وتكنولوجيات ذات استخدام مزدوج في طابعها. وبوسعها أن

تحقق فوائد كبيرة للتنمية البشرية والاقتصادية، إلا أن باستطاعتها أيضا أن تسبب ضررا كبيرا إذا ما أسيء استخدامها.

ثالثا، تعدُّ زيادة الوعي بالأخطار التي قد تنجم عن إساءة استخدام التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج عنصرا بالغ الأهمية في الاستراتيجية العامة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لأجل تحقيق النجاح، فإننا يتعين علينا التواصل وغرس الشعور بالملكية والمسؤولية في الجيل المقبل من العلماء والمحامين وواضعي السياسات. وعليه، سيكون المجلس الاستشاري المعني بالتثقيف والتوعية الذي أنشئ مؤخرا عاملا رئيسيا في دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التصدي لتحديات المستقبل هذه.

لكن، وبطبيعة الحال، ينبغي لنا أن نذكّر أنفسنا بأنه بالرغم من التطورات العلمية والتكنولوجية التي نناقشها هنا اليوم، يجب علينا ألا نغفل عن حقيقة أن معظم العوامل الكيميائية التي تأكد استخدامها مؤخرا – الكلور والخردل الكبريتي – هي من كيمياء القرن الماضي. وإذ نضع نصب أعيننا آفاق العلم دائمة الحركة هذه، فإن علينا أيضا التحلي بطابع عملي في نهجنا. ويجب علينا تفادي خطأ التركيز على العلوم الحديثة وحدها واستخدامها المزدوج على حساب التأهب لمواجهة التهديدات الناشئة عن العوامل الكيميائية المعروفة والأقل تطورا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ويليامز على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لكبير موظفي الاتصال لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد روزمبرغ (منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أود أن أهنئكم مرة أخرى، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير السيد زيربو للممثل السامي لشؤون نزع السلاح على عقد هذا التبادل الهام للآراء.

ويسعدني على وجه الخصوص أن أخاطب اللجنة في موضوع الآثار المترتبة عن التطورات التكنولوجية الناشئة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتستند معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق التابع لها إلى التقدم والتعاون في المجالين العلمي والتكنولوجي. ولعل أحد الأسباب التي دعت إلى إرجاء التفاوض على المعاهدة حتى عقد تسعينيات القرن الماضي يتمثل في عدم الاتفاق في العقود السابقة على تكنولوجيات وتقنيات رصد وكشف التفجيرات النووية بموجب الحظر الشامل للتجارب النووية. لكن وبفضل سنوات من السعي الدؤوب من جانب فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية، تمهد الطريق أمام إنشاء شبكة نظام الرصد الدولي على نطاق العالم بأسره الآن، والتي تواصل نقل البيانات بشكل مستمر إلى مركز البيانات الدولي في فيينا.

وما ينبغي لنا تعلمه من هذا التاريخ هو أنه يمكن التعامل مع التطورات التكنولوجية الناشئة من منظور إيجابي وليس سلبيا فحسب عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الأهمية بمكان إيجاد الوسائل لتوجيه المعارف والبحوث في الاتجاه الصحيح. وجوهر الأمر أن أعضاء الفريق المخصص للخبراء العلميين الذين جاءوا من مختلف بلدان قطبي الحرب الباردة آنذاك قد تبادلوا المعارف فيما بينهم في مجال التكنولوجيات الأربعة – الزلازل والرصد المائي الصوتي، والرصد دون الصوتي ورصد النويدات المشعة – التي تشكل العمود الفقري لنظام الرصد الدولي. وفي حين كان الرصد الزلزالي عملية تكنولوجية مكتملة نسبيا قبل ٢٠ عاما، في الوقت الذي شهد إنشاء نظام التحقق التابع للمعاهدة، كانت التكنولوجيات الثلاثة الأخرى ما تزال في مرحلة مبكرة. بل إن المنظمة اضطلعت بدور كبير في

النهوض بالمعارف العالمية المتعلقة بكيفية الحصول على البيانات والاستفادة من تلك التكنولوجيات.

وما زال نظام التحقق الذي نعمل به يسترشد التقدم العلمي. ومازلنا مواكبين لأحدث التطورات في تكنولوجيات الرصد من خلال الاجتماعات المستمرة للفريق العامل المعني بالتحقق وسلسلة المؤتمرات العلمية والتكنولوجية التي تعقد مرة كل سنتين. وتساعد مؤتمرات العلم والتكنولوجيا تحديدا في ربطنا بأحدث البحوث التي تُجرى في الأوساط الأكاديمية وأوساط الممارسين، بقدر ما ساعدت على تعزيز التطبيقات البديلة لنظام التحقق، مثل نظم الإنذار المبكر بأمواج التسونامي وحتى رصد المناخ. ويجعلنا كل ذلك أكثر سرعة وثقة في قدرتنا على توفير البيانات الدقيقة والموثوق بها للدول الموقعة على المعاهدة في حالة حدوث تفجير نووي محتمل.

وأود في ذلك الصدد، أن أتشاطر أحدث تجاربنا مع أعضاء اللجنة. ففي وقت مبكر من صباح ٣ أيلول/سبتمبر، كشف نظام الرصد الدولي عن وقوع حدث زلزالي غير عادي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأسهمت ست وثلاثون محطة لرصد الزلازل في الكشف الآلي الأولى، في حين استخدم ما يزيد على ١٣٠ من تلك في استعراض التحليل الذي أجراه محللو المنظمة. بل إن اثنتين من محطات الرصد الصوتي المائي وإحدى محطات الرصد دون الصوتي كشفت إشارات ذات صلة بذلك الحدث. وأجرينا قياسا للانفجار الذي وقع بحجم ٦,١ درجة وهو أكبر بعدة مرات من أي تجربة سابقة أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقريبا. وعلى الرغم من أن دورنا يتمثل في تزويد الدول بالبيانات التي هي بحاجة إليها لاستخلاص استنتاجاتها، أعطى التحليل اللاحق فيما يبدو مصداقية على ادعاء البلد نفسه إجراء اختبار ناجح لأسلحة نووية حرارية على مرحلتين. وسيكون سلاح بتلك القوة أقوى بما يزيد على ١٠ مرات من القنبلة التي دمرت مدينة هيروشيما خلال ثوان فقط.

ومن الواضح أن إجراء التجارب النووية يسبب انتشارا أفقيا – بنشر القدرات النووية من بلد إلى بلد – ورأسيا أيضا كما هو ملاحظ في التقدم المحرز في برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية. ولذلك السبب فإن إنهاء تفجيرات التجارب النووية يكتسي أهمية بالغة. ومن المفهوم أن هناك قدرا كبيرا من التوتر إزاء ما قد يلي ذلك. وهناك ادعاءات باستمرار النظر في إجراء اختبار في الغلاف الجوي، وإذا ما أجري ذلك الاختبار، فإنه سيكون الأول من نوعه على نطاق العالم بأسره منذ عام ١٩٨٠. وقد تكون النتائج المترتبة عن هذا الإجراء قاتمة جدا بالفعل. وقبل أسبوعين، يوم السبت ٢٣ أيلول/سبتمبر تحول ذلك التوتر إلى عدم اليقين عند اكتشاف وقوع حدثين زلزاليين آخرين في كوريا الشمالية. وفي حين كانت الإشارات الزلزالية غير عادية، استنتج محللو المنظمة فورا أن في الإمكان ألا يكون هذين الحدثين من صنع الإنسان.

وعليه، فإلى أين يؤدي بنا هذا؟ ومن الواضح أنه يجب علينا بذل قصارى الجهد للوقاية من الأزمة الحالية ومنع خروجها عن نطاق السيطرة. والمطلوب هو التوصل إلى تسوية سلمية للخلافات عن طريق الحوار والتفاوض. وينبغي في سياق تحديد الطريق للمضي قدما، أن يكون الوقف الاختياري للتجارب النووية ومن ثم التصديق على المعاهدة في نهاية المطاف جزءا لا يتجزأ من أي حل طويل الأجل.

ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق التابع لها والقائم على أساس علمي، يمكن أن يوفرا تحققا مستقلا وجديرا بالثقة من التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقف برنامجها للتجارب النووية. وبهذه الطريقة، يمكن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تقوم بدور رئيسي في التخفيف من حدة الصراع حتى قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

يقودني ذلك إلى تكرار مقولة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، رغم كونها قيد التفعيل من نواح عدة، إلا أنها لم تدخل حيز النفاذ بعد. على الرغم من أن المعاهدة تضم الآن ١٨٣ دولة موقعة، استكملت ١٦٦ منها إجراءات التصديق عليها. إننا جميعا نشترك في تحقيق الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، حتى لو كانت هناك وجهات نظر مختلفة بشأن كيفية الوصول إلى ذلك. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أنه ليس لدينا بعد عالم خالٍ من التجارب النووية. ولكن هذا الهدف الذي يشكل خطوة حيوية وملموسة في اتجاه نزع السلاح النووي في متناول اليد. ببساطة إن الأهداف الأمنية الوطنية والدولية هي أفضل ضماناً في عالم خالٍ من التجارب النووية. وتوفر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الإطار القانوني والتنفيذي لتحقيق ذلك العالم الخالي من التجارب النووية.

قمنا بواجبنا في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لكي تثق الدول في المعاهدة ونظام التحقق الخاص بها كإجراء فعّال لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونحن الآن بحاجة ماسة إلى أن تعمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إعطاء أولوية قصوى لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ويتطلب القيام بذلك، قيادة وعزيمة سياسيتين، لكن التاريخ أظهر لنا أنه يمكن تحقيق ذلك. ويتعين علينا أن نستجمع روح التعاون التقني التي دفعت فريق الخبراء العلميين المخصص وروح التعاون السياسي التي أدت إلى التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلينا أن نتحرك معا لإنهاء الاختبار النووي وتأمين الفوائد الكاملة لنظام التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه أكثر الخطوات عملية التي يمكن أن تتخذها جميع الدول الأعضاء لبلوغ عالم خال من خطر الأسلحة النووية. وأتطلع إلى مناقشة مثيرة للاهتمام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد روزمبرغ على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد دي ماسيدو سواريس (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم سيدي الرئيس، واللجنة الأولى على دعوة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى المشاركة في هذه الجلسة. وأود أيضا تقديم تحياتي إلى الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والإعراب عن سعادتي لاقتسام هذه المنصة مع زملائي من المنظمات الدولية الأخرى.

أولا، وفقا للوثيقة التنظيمية للجنة الأولى، A/C.1/72/CRP.2، نحن هنا لتبادل الآراء بشأن الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولكني أدرك أيضا أنه ينبغي لنا معالجة آثار التطورات التكنولوجية الناشئة على نزع السلاح وعدم الانتشار. وعندما يتعلق الأمر بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، فإن أثر التكنولوجيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحقق. وكما يعلم الحاضرون هنا، فإن نظام التحكم الذي أنشأته معاهدة تلاتيلولكو يستند إلى جانبين أو آليتين رئيسيتين، الأولى وهي الإخطارات نصف السنوية للإشعارات الخطية المقدمة من الدول الأطراف والتي تفيد بعدم وجود أي نشاط تحظره المعاهدة في أراضيها. والثانية، اتفاقات الضمانات الشاملة التي أبرمها كل طرف مع الرابطة الدولية للطاقة الذرية. وأود أيضا أن أذكر بدور الوكالة البرازيلية الأرجنتينية للمحاسبة والرقابة على المواد النووية، التي تشمل الدولتين الحائزتين لأكبر البرامج النووية في المنطقة. وغني عن القول إنه تم الامتثال بالكامل لمعاهدة تلاتيلولكو خلال الخمسين سنة من وجودها.

ثانيا، أود أيضا الإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١، بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، الذي قام بتحديث

القرارات السابقة بشأن هذه المسألة وأنشأ فريقا من الخبراء الحكوميين يضم زهاء ٢٥ عضوا لمناقشة دور التحقق في التقدم بنزع السلاح النووي وسيجتمع في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وقد نظّم المركز غير الحكومي للأبحاث والتدريب في مجال التحقق مؤخرا سلسلة من حلقات العمل الإقليمية لمناقشة الحاجة إلى الدعم العلمي من مجموعة متخصصة للمساعدة في عمل فريق الخبراء الحكوميين.

وثالثا، لاحظنا في المناقشة أن أغلبية الجهود المبذولة للكشف عن الأنشطة المحظورة المتعلقة بالأسلحة النووية والتحقق منها موجهة لغير الحائزين للسلاح النووي. ويوجد احتمال بأن تلك الدول حائزة لأسلحة نووية. ولكن ماذا عن التحقق من الدول المسلحة نوويا؟ وهذا أمر مثير للقلق الشديد وموضوع العديد من التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. على سبيل المثال، هل الحائزون للأسلحة النووية يستجيبون بالكامل للتوقعات المتعلقة بالشفافية؟

إن الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي تشعر بالقلق جراء تطوير التكنولوجيا للتحسين النوعي للأسلحة النووية وتطوير أنواع جديدة من تلك الأسلحة. وتطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تنهي تطويرها وتحسينها النوعي للأسلحة النووية ونظم إيصالها، فضلا عن الهياكل الأساسية ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالموضوع العام لتبادل الآراء هذا بشأن الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فقد أتيحت الفرصة للدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتعبير عن آرائها على نحو شامل من خلال إعلانين في هذا العام. كان أولهما في شباط/فبراير، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة تلاتيلولكو، في حين كان الثاني قبل أيام قليلة مضت في ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وقد عُمّم كلا الإعلانين بوصفهما وثيقتين من وثائق الجمعية العامة، ويمكننا أن نرى مدى سلبية آراء دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الحالة الراهنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد دي ماسيدو سواريس على إحاطته الإعلامية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلّق أعمال الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية مع المشاركين في حلقة النقاش من خلال جلسة غير رسمية مخصصة للأسئلة والأجوبة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٦/١٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٣٥

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تشرع اللجنة الآن في مناقشاتها المواضيعية المقررة التي ستستمر من اليوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر إلى يوم الأربعاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، لما مجموعه ١٢ جلسة. ووفقا للممارسة المتبعة، ستركز مناقشاتنا أثناء هذا الجزء من عملنا على المسائل المحددة المتفق عليها ضمن المجموعات السبع المتفق عليها كما يلي: ”الأسلحة النووية“، ”أسلحة الدمار الشامل الأخرى“، ”الفضاء الخارجي (الجوانب المتعلقة بنزع السلاح)“، ”الأسلحة التقليدية“، ”تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي“، ”نزع السلاح والأمن الإقليميان“، و ”آلية نزع السلاح“.

قبل أن أعطي الكلمة، كما أعلنت خلال جلستنا التنظيمية المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر (انظر A/C.1/72/PV.1)، أود أن أذكر جميع الوفود بأن الوقت المحدد للبيانات خلال الجزء المواضيعي محدد بخمس دقائق عند تناول الكلمة بالصفة الوطنية وسبع دقائق للبيانات المدلى بها باسم مجموعة من الدول. وستواصل اللجنة استخدام جهاز رنان لتذكير الوفود عندما

تنتهي المهلة الزمنية المخصصة لها. يرجى من الوفود التي تأخذ الكلمة عرض مشاريع القرارات والمقررات، حسب الاقتضاء، خلال المناقشات المواضيعية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات إلى الأمانة العامة لتجهيزها هو غدا الساعة ١٢ ظهرا.

كما تعلم الوفود، فإن تقديم مشاريع والمشاركة في تقديمها يتم عن طريق أداة e-Sponsorship الإلكترونية من خلال البوابة الإلكترونية للمندوبين (e-delegate) المتاحة على شبكة الإنترنيت. ونود تذكير الوفود مرة أخرى بتحميل مشاريع المقترحات في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين الأمانة العامة من إدراج أكبر عدد ممكن من مقدمي مشروع القرار في مشاريع الوثائق. وأرجو ألا ترددوا في الاتصال بالأمانة العامة بشأن أي أسئلة.

وفقا للجدول الزمني المحدد لمناقشاتنا المواضيعية، ستنظر اللجنة الآن في المجموعة المتعلقة بالأسلحة النووية.

السيد تيني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

تؤكد الحركة من جديد مواقفها القائمة على المبادئ بشأن نزع السلاح النووي الذي يظل على رأس أولوياتها، ولا يزال يساورها بالغ القلق إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. إن الحالة في مجال نزع السلاح النووي لا تزال تتسم بجمود مقلق. لم تحقق الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدم في القضاء على أسلحتها النووية. ودور الأسلحة النووية في الدول الحائزة للأسلحة النووية لم يتضاءل في السياسات الأمنية للدول. وتقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحديث ترساناتها النووية وتخطط لإجراء بحوث على رؤوس حربية نووية جديدة، أو أعلنت عن اعتزامها تطوير وسائل إيصال جديدة للأسلحة النووية. وتشعر الحركة بقلق عميق إزاء تلك الحالة الراهنة المزرية نتيجة لعدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة.

انتظر المجتمع الدولي لفترة أطول مما ينبغي من أجل تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وإطلاق المفاوضات بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي من دون تأخير، وبنزع السلاح النووي. وأصبح واضحا أن النهج القائم الذي تتخذه الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو ما يسمى بالنهج التدريجي، قد أخفق في إحراز تقدم ملموس ومنهجي صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية والملموسة التي لا جدال فيها بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية في العقود الأخيرة، لا يزال إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي رهينة المفاهيم الخاطئة، بما في ذلك الاستقرار الاستراتيجي. وقد حان الوقت لاعتماد نهج جديد وشامل لنزع السلاح النووي.

وتؤكد الحركة من جديد أن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي سيعقد في عام ٢٠١٨ وفقا لسائر قرارات الجمعية العامة، سيتيح فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز في نزع السلاح النووي، وزيادة تعزيز ذلك الهدف النبيل. وتحيط الحركة علما باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، في ٧ تموز/يوليه، في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، بهدف تحقيق القضاء التام عليها. من المم عند دخول المعاهدة حيز النفاذ، أنها ستساعد على تعزيز هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. تحيط الحركة علما باعتماد المعاهدة مؤخرا، التي ظلت دائما في طليعة نزع السلاح، وتدعو إلى التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن المزيد من تدابير نزع السلاح النووي الرامية إلى تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٧١/٧١.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية زيادة الوعي العام بالخطر الذي تشكّله الأسلحة النووية للبشرية وضرورة القضاء عليها قضاء مبرما، بما في ذلك من خلال الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا قلقها العميق إزاء التهديد الكبير للسلام والأمن الدوليين الذي يمثله استمرار وجود الأسلحة النووية والمذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي التي تحدد الأسس المنطقية لاستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

لا يمكن تبرير هذه المعتقدات بأي حال من الأحوال.

إنّ حركة بلدان عدم الانحياز تكرر من جديد مرة أخرى دعوتها القوية للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل والسريع لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة بإزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة بدون مزيد من التأخير وبطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا. وندعوها أيضاً إلى التوقف فوراً عن وضع أي خطط لزيادة تحديث أسلحتها النووية ومرافقها ذات الصلة أو تطويرها أو تجديدها أو إطالة أمد وجودها.

وتؤكد الحركة مجددا، وعلى سبيل الأولوية العليا، الضرورة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا لكي يوفر الضمان الفعال لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف كان، ريثما يتحقق تدمير الأسلحة النووية تدميرا كاملا ولا رجعة فيه وعلى نحو شفاف ويمكن التحقق منه، والذي يظل الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. تشعر حركة بلدان عدم الانحياز بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس، بالرغم من أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تطلب منذ زمن طويل الحصول على هذه الضمانات الملزمة قانونا. كما نؤكد مجددا بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والتأكد من عدم إنتاجها بتاتا مرة أخرى هما الضمانان الأكيدان الوحيدان لدرء العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدام هذه الأسلحة. وعلاوة على ذلك، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى القيام فورا بخفض الوضع التعبوي للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال إلغاء حالة الاستهداف والاستنفار بشكل كامل، تجنبا لمخاطر الاستخدام غير المقصود لمثل هذه الأسلحة.

وتؤكد الحركة مجددا موقفها القائم على المبادئ إزاء منع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه. وتؤمن الحركة بأن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي يعززان بعضهما بعضا وأنهما ضروريان لتوطيد السلام والأمن الدوليين. ويستمد عدم الانتشار شرعيته من الهدف الأسمى المتمثل في نزع السلاح النووي. إن السعي إلى تحقيق عدم الانتشار وحده مع تجاهل التزامات نزع السلاح النووي يؤدي سويا إلى نتائج عكسية وغير مستدامة. وتؤكد الحركة أنّه يمكن معالجة الشواغل حيال الانتشار النووي على الوجه الأمثل من خلال اتفاقات متعددة الأطراف، وعالمية وشاملة وغير تمييزية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.

إن الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تأسف لإخفاق المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية، على الرغم من الجهود التي بذلتها وفود حركة بلدان عدم الانحياز، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إظهار الإرادة السياسية المطلوبة لتمكين مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ من تقديم توصيات ملموسة بشان تحقيق نزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤكد الحركة مجدداً حقَّ كل دولة في تطوير البحوث بشأن الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما في ذلك الحقّ السيادي في تطوير دورة الوقود النووي الوطنية الكاملة للأغراض السلمية، بدون تمييز. وتؤكد الحركة من جديد الحق السيادي لكل دولة في تحديد سياساتها الوطنية المتعلقة بالطاقة. وتشدد الحركة على أن أي قرار بشأن النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي يجب أن يُتخذ بتوافق الآراء، ومن دون المساس بالحق الثابت لكل دولة في تطوير دورة الوقود النووي الوطنية على نحو كامل. ونرفض رفضا قاطعا فرض أي حدود أو قيود على الصادرات إلى البلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقا لأحكام المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة، وندعو إلى إزالة هذه القيود على الفور. وفي هذا الصدد، تشدد الحركة على أنه لا ينبغي أن يخضع التعاون الفني والمساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء فيها للمواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية للطاقة النووية لأي حالات لا تتماشى مع نظامها الأساسي.

وتشدد الحركة أيضا على أهمية تحقيق الالتزام العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي يجب أن تسهم، في جملة أمور، في عملية نزع السلاح النووي. ونؤكد من جديد أنه إذا أُريد تحقيق أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحقيقاً تاماً، من الحيوي استمرار جميع الدول الموقعة عليها، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، في الالتزام بنزع السلاح النووي.

ستقدم الحركة مرة أخرى هذا العام، صيغة مستكملة لمشروع القرار المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، ويحدونا الأمل في أن يؤيد جميع الأعضاء مشروع القرار.

أخيرا، تود الحركة أن تشدد على أنها ما فتئت مستعدة للعمل بصورة بناءة مع جميع البلدان لتحقيق الرؤية الجماعية لعالم خال من جميع الأسلحة النووية. ولا يمكن تحقيق تلك الرؤية إلا إذا تحلت جميع الدول الأطراف بالإرادة السياسية والعمل بشكل واضح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ليعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.19 باسم أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد، وهي البرازيل، ومصر، وآيرلنديا، ونيوزيلندا، وجنوب أفريقيا، وبلدي المكسيك.

أود بادئ ذي بدء أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام، تقديرا لجهودها الدؤوبة التي تكللت بإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن عزمنا على مواصلة العمل مع المجتمع المدني من أجل المضي قدما في جدول الأعمال النبيل لنزع السلاح النووي.

وكما ذُكِر في المناقشة العامة، يود ائتلاف البرنامج الجديد أن يقدم مرة أخرى مشروع القرار المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“ (A/C.1/72/L.19). لقد عُمم النص على جميع الوفود، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لمناقشة العناصر الرئيسية فيه. يؤمن ائتلاف البرنامج الجديد إيمانا راسخا بأن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتمثل في القضاء عليها تماماً. ونحن ملتزمون بعالم خالٍ من الأسلحة النووية، وبالإسهام بفعالية في تحقيق ذلك الهدف. وبالتالي، فإن مشروع القرار المقدم من ائتلاف البرنامج الجديد يتناول عدداً من قضايا نزع السلاح النووي التي من الضروري إحراز تقدم بشأنها لتحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

إني إذ أعرض مشروع القرار هذا، أود أن أشدد على أنه نظرا لعدم إحراز تقدم في تنفيذ التعهدات والالتزامات الطويلة الأجل بنزع السلاح النووي، لا يختلف معظم النص عن الصيغ السابقة. وعلى الرغم من أننا نتطلع إلى الوقت الذي لم يعد فيه الحال كذلك، فلا مناص لنا في الوقت الحاضر من مواصلة التركيز على الوفاء بالالتزامات القائمة.

يؤكد مجددا مشروع القرار ى أن كل مادة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملزمة في جميع الأوقات وفي جميع الظروف، وأن جميع الدول الأطراف مسؤولة بالكامل عن الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب المعاهدة. كما يهيب مشروع القرار بكافة الدول الأطراف أن تمتثل تماما لجميع المقررات والقرارات والالتزامات والواجبات التي قُطعت في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ويكرر بالغ القلق حيال العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية، وأثرها المرتبط بنوع الجنس، ويدعو الدول الأعضاء إلى إيلاء الاعتبار الواجب للضرورات الإنسانية الحتمية التي توجب نزع السلاح النووي وللحاجة الملحة لتحقيق هذا الهدف. ويوصي مشروع القرار باتخاذ التدابير، بما في ذلك من خلال التثقيف في مجال نزع السلاح، لزيادة وعي المجتمع المدني بالمخاطر والآثار الكارثية المترتبة على أي تفجير للأسلحة النووية.

ويدعو مشروع القرار الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية للتعجيل بالوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك بذل المزيد من الجهود لتخفيض جميع أنواع الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف. ويحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الحد بشكل ملموس من دور وأهمية الأسلحة النووية في جميع مفاهيمها وعقائدها وسياساتها العسكرية والأمنية، إلى أن تتم الإزالة التامة لتلك الأسلحة.

ويشجع مشروع القرار أيضا جميع الدول المنضوية تحت تحالفات إقليمية تضم دولا حائزة للأسلحة النووية على تقليص دور الأسلحة النووية في عقائد الأمن الجماعي لتلك التحالفات، إلى أن تتم إزالة تلك الأسلحة إزالة تامة. ويبرز مشروع القرار الشواغل حيال الانتشار الرأسي للأسلحة النووية ويهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ خطوات في هذا الصدد. ويشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان عدم التراجع عن إزالة المواد الانشطارية كافة التي تقرر كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية.

ويدعو جميع الدول إلى أن تؤيد، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير قدرات التحقق المناسبة من نزع السلاح النووي وترتيبات التحقق الملزمة قانونا، لتضمن بذلك أن تظل هذه المادة على نحو دائم خارج البرامج العسكرية ويمكن التحقق منها.

فيما يتعلق بالشرق الأوسط، يحث مشروع القرار مقدمي القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط على تقديم مقترحاتهم، وبذل كل جهد ممكن لضمان إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في أقرب وقت ممكن، على النحو المبين في القرار. ويؤكد مشروع القرار الدور الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تحقيق نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، ويهيب بجميع الدول الأطراف أن تبذل كل جهد ممكن لتحقيق هدف الانضمام العالمي إلى المعاهدة. ويحث الهند وإسرائيل وباكستان على الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية فوراً ومن دون شروط، وعلى إخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحث أيضا مشروع القرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من بين أمور أخرى، على التخلي عن جميع أسلحتها النووية

وبرامجها النووية الحالية، والعودة للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. ويحث مشروع القرار جميع الدول على العمل معا في إطار آلية نزع السلاح لتذليل العقبات التي تعوق الجهود الرامية إلى النهوض بهدف نزع السلاح النووي في سياق متعدد الأطراف.

يبرز مشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد مجال ينصب عليه التركيز بالنسبة لنا في الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة، ألا وهو جهودنا الرامية إلى ضمان وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهداتها والتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي، نوعا وكماً، بطريقة تمكّن الدول الأطراف من رصد التقدم المحرز بانتظام. ويشمل ذلك استخدام نموذج إبلاغ مفصل وموحّد، وإدراج معلومات محددة ومفصلة في التقارير عن تنفيذ التزاماتها وتعهداتها بنزع السلاح النووي. ويشجع مشروع القرار الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على مناقشة خيارات، منها وضع أدوات مثل مجموعة من النقاط المرجعية أو ما شابه ذلك من معايير، يكون الغرض منها تحسين إمكانية قياس مدى تنفيذ تعهدات والتزامات نزع السلاح النووي، لكي تكفل إجراء وتيسير تقييمٍ موضوعي للتقدم المحرز.

سيتم تحميل بياني على بوابة الخدمات الموفرة للورق حتى يتسنى توفير نسخة كاملة للجنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة إلغاء حالة التأهب.

السيدة والدير (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة إلغاء حالة التأهب المؤلفة من سويسرا، وشيلي، وماليزيا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وبلدي السويد، بشأن مسألة خفض الوضع التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية التي يشار إليها أيضا باسم إلغاء حالة التأهب.

دأبت المجموعة في الجمعية العامة والمؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على حض الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ خطوات عملية لتدارس مسألة العدد الكبير من الأسلحة النووية التي لا تزال في حالة تأهب قصوى. وثمة اعتراف منذ فترة طويلة بالإسهام الذي يمكن أن يوفره تخفيض درجة الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح النووي. وفي سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن الخطوات الـ ١٣ العملية المبينة عام ٢٠٠٠، شملت تدابير ملموسة متفق عليها تهدف إلى مواصلة خفض حالة التأهب التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية. كذلك سلّمت خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بالمصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هذه المسألة. ولم يتم الوفاء بهذه الالتزامات الواضحة حتى الآن.

شهد التأييد لإلغاء حالة التأهب تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة. وقد حصل قرار الجمعية العامة ٥٣/٧١، وهو آخر قرار لها بشأن إلغاء حالة التأهب، على أعلى مستوى من التأييد حتى الآن، حيث صوت ١٧٥ بلدا لصالح القرار، وشارك عدد كبير من الدول في تقديمه، من بينها مجموعة شملها برنامج الردع النووي الموسع. وهذا يبعث برسالة واضحة بشأن أهمية تجديد جهودنا الرامية إلى ضمان تنفيذ الالتزامات بإخراج الأسلحة النووية من حالة التأهب.

صحيح أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد خفضت درجة الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية غير الاستراتيجية، في حين أن دولا أخرى لا تبقي أسلحتها النووية في حالة تأهب قصوى. وهذه خطوات إيجابية ومشجعة، لكن يجب فعل المزيد. وما زلنا نعتقد أن إحراز التقدم ضروري لعدد من الأسباب. يمثل تخفيض مستويات التأهب عنصرا أساسيا في الحد من المخاطر النووية، نظرا لأن مستويات التأهب القصوى تضاعف المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية بصورة كبيرة،

وهي تشمل عمليات الإطلاق غير مقصود بسبب عطل تقني أو خطأ من جانب المسؤول عن التشغيل؛ وإمكانية إساءة تفسير بيانات الإنذار المبكر، مما يؤدي إلى عمليات إطلاق مقصودة ولكنها خاطئة؛ وإخفاقات نظم الإنذار المبكر وتقاريرها الزائفة؛ واستخدام الأسلحة النووية من قبل جهات غير مرخص لها مثل الوحدات العسكرية المارقة والإرهابيين والمهاجمين إلكترونيا.

يشكل إلغاء حالة التأهب عنصرا أساسيا في التقليل من دور الأسلحة النووية وأهميتها في المفاهيم والعقائد العسكرية والأمنية والسياسات. وهكذا، فإنه لا يشكل تدبيرا لنزع السلاح فحسب، لكن أيضا إسهاما كبيرا في عدم الانتشار، لأن استمرار التشديد على أهمية إبقاء الأسلحة النووية في حالة استنفار قصوى يمكن أن يؤدي إلى تصورات خاطئة بأنها أدوات أمنية مستصوبة. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر في إلغاء حالة التأهب باعتبارها خطوة استراتيجية في عدم التشديد على الدور العسكري للأسلحة النووية. وتتضح الصلة بين ارتفاع مستويات التأهب والمخاطر المرتبطة بها والعواقب الإنسانية الكارثية التي تشكلها الأسلحة النووية. ينبغي إلغاء حالة التأهب كتدبير مؤقت من أجل تقليص المخاطر، وبالتالي زيادة الأمن البشري والدولي. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية تنفيذ الالتزامات التي سبق الاتفاق عليها بشأن إلغاء حالة التأهب في أقرب وقت ممكن واتخاذ الخطوات اللازمة للتعجيل بخفض التأهب التشغيلي بشكل أحادي أو ثنائي أو غير ذلك، بغية كفالة إزالة حالة التأهب العالية لجميع الأسلحة النووية.

رسالتنا ليست جديدة بأي حال من الأحوال. ونعمل على إيصالها باستمرار منذ سنوات، كما ذكرت في اللجنة الأولى، وفي إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من المحافل متعددة الأطراف لنزع السلاح. إن الدعم المتزايد لإلغاء حالة التأهب أمرٌ مشجعٌ، ولكن يجب ترجمته إلى تغييرات حقيقية في مستويات التأهب. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم تقارير منتظمة عن تنفيذها لهذه الالتزامات. وستواصل مجموعة إلغاء حالة التأهب تركيز جهودها على العناصر الملموسة التي نعتقد أنه يمكن تحقيقها، على الأقل في دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار الجارية.

وترى مجموعة إلغاء حالة التأهب أن من الأساسي اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. كذلك فإنها خطوات تأخرت كثيرا، ولا سيما في ظِل المناخ الأمني الحالي. وينبغي أن تكون تدابير الحد من المخاطر، بما في ذلك إلغاء حالة التأهب، على رأس ي جدول أعمالنا. فلنسخر جميعا التأييد المتزايد لإلغاء حالة التأهب والتدابير الأخرى الرامية إلى الحد من المخاطر للتأكد من تنفيذها.

وسيجعلنا ذلك جميعا أكثر أمانا ويسهم في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

السيدة نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي: إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلاند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار، وبلدي فييت نام.

قبل اثنين وسبعين عاما، شهدت البشرية فظاعة استخدام الأسلحة النووية مما تسبب في عواقب إنسانية كارثية لا يمكن عكس مسارها. ومع ذلك، وبعد عقود من الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح، لا نزال نعيش في خوف ظاهر وفي خطر محتمل من الهجمات النووية، ربما عند أكثر المستويات إثارة للقلق منذ نهاية الحرب الباردة. ولا يزال وجود الأسلحة النووية في حد ذاته يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين وحتى للبشرية. ولا تزال مخزونات الأسلحة النووية وترساناتها في جميع أنحاء العالم وفيرة، وهناك مخاطر متزايدة لحدوث سباق تسلح نووي وانتشار الأسلحة النووية وإمكانية وصولها إلى أيدي

أطراف فاعلة من غير الدول. إن السياق العالمي الحالي، بتطوراته المعقدة، يجعل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أكثر إلحاحا. ولذلك، تؤمن الرابطة إيمانا راسخا بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية تشكل الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونؤكد من جديد التزامنا القوي ودعمنا القاطع للجهود الجماعية التي تؤدي إلى هذه الغاية.

ونؤكد من جديد أيضا التزامنا بالحفاظ على منطقتنا الإقليمية منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة جنوب شرق آسيا، على النحو المبين في إعلان كوالالمبور، بشأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ٢٠٢٥: المضي قدما معا، والاتفاق على تمديد خطة عملها لفترة خمس سنوات إضافية ابتداء من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود الجارية التي تضطلع بها جميع الأطراف لحل جميع القضايا المعلقة وفقا لأهداف ومبادئ معاهدة جنوب شرق آسيا.

ونعتزم هذا العام، تقديم مشروع القرار نصف السنوي بشأن معاهدة جنوب شرق المحيط الهادئ إلى اللجنة، ونتطلع إلى تلقي الدعم القيّم من الوفود عند تقديم المشروع. ونسلم أيضا بأهمية وجود مناطق إقليمية أخرى خالية من الأسلحة النووية في النظام العالمي الحالي لعدم الانتشار، ونواصل دعم الجهود الجارية لإنشاء هذه المناطق، لا سيما في الشرق الأوسط.

إن اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية يؤدي إلى القضاء التام عليها، يشكل خطوة حيوية نحو نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ويكمل صكوك عدم الانتشار الحالية والصكوك العالمية المتعلقة بالأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، ما برحت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعترف بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي، ونهيب بجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تجدد التزامها بالتنفيذ العاجل والكامل للالتزامات القائمة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونؤكد مجددا الحقوق غير القابلة للتصرف لكل دولة في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

نتطلع إلى إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة بين شبكة الرابطة للهيئات التنظيمية للطاقة الذرية، والرابطة الدولية للطاقة الذرية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز التعاون بشأن القضايا المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين، بما في ذلك بناء القدرات.

إننا إذ نأخذ في الاعتبار أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نرحب بتصديق ميانمار وسوازيلند عليها مؤخرا، وننضم إلى الآخرين في حث الدول المشاركة في المرفق ٢ على توقيع المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن لكي تدخل حيز التنفيذ في وقت مبكر.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء التطورات المتصاعدة الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، وهي تطورات قوضت بشكل خطير السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. ونكرر تأكيد دعم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية، ونطالب بممارسة ضبط النفس واستئناف الحوار من أجل تهدئة التوترات وتهيئة الظروف المؤدية إلى السلام والاستقرار.

دأبت رابطة دول جنوب شرق آسيا على القيام بدور محوري في بناء وتعزيز هيكل الأمن الإقليمي. وقد تمسكنا دائما بالأهداف والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في التصدي للتحديات الأمنية وبضمان السلام

والاستقرار في المنطقة. إن الرابطة إذ تلاحظ مع الارتياح بأن هذا العام قد شهد تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح، تكرر تأكيد التزامها القوي بالمضي قدما في تنفيذ جدول الأعمال العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، وندعو جميع الدول الأعضاء، ولا لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إبداء حسن النية وتعزيز التفاهم المتبادل، وتعزيز التعاون الجدير بالثقة، وضمان اتخاذ إجراءات جماعية ومسؤولة سعيا لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

في الختام، أود أن أقتبس بكل تواضع قولاً مأثورا لأميننا العام السابق المحترم السيد بان كي – مون: ”لدينا التزام قانوني وأخلاقي بتخليص عالمنا من التجارب النووية والأسلحة النووية.“

السيد أبو العطا (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية. تؤيد المجموعة بيان حركة عدم الانحياز، الذي ألقاه ممثل إندونيسيا في وقت سابق، وتود أن تدلي بالتعليقات التالية فيما يتعلق بمجموعة الأسلحة النووية.

لا تزال الإزالة التامة للأسلحة النووية، تمثل الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وفي هذا السياق، تكرر المجموعة الحاجة الملحة إلى أن يصبح كوكبنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، خاليا من الأسلحة النووية، لأن وجودها يشكل تهديدا وجوديا للسلام العالمي وبقاء البشرية. وفي ضوء ذلك، تحيط المجموعة الأفريقية علما بالإعلان الذي صدر في الأسبوع الماضي عن منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧ إلى الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية. إن أفريقيا تؤيد مبدأ نزع السلاح النووي الكامل باعتباره الشرط الأساسي لصون السلم والأمن الدوليين.

وفي ذلك الصدد، ترحب المجموعة باعتماد المعاهدة التاريخية المتعلقة بحظر الأسلحة النووية وفتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وتمثل تلك المعاهدة الجهود المصممة التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجماعات المجتمع المدني وإصرارها على وضع حد للمأزق الذي وصلته المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. ومع فتح باب التوقيع على المعاهدة، من المأمول من جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تخضع لحمايتها النووية، اغتنام الفرصة لمتابعة العمل على تحقيق هدف إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

وترى المجموعة الأفريقية أن الأولوية القصوى ما تزال هي نزع السلاح النووي وتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بوصفه الهدف الشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتكرر المجموعة الإعراب عن شعورها بالقلق إزاء بطء التقدم الذي أحرزته الدول الحائزة للأسلحة النووية صوب الإزالة التامة لترساناتها النووية وفقا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، تصرّ المجموعة على تنفيذ جميع التدابير والتعهدات المتفق عليها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في سياق المعاهدة.

وترحب المجموعة الأفريقية أيضا بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في إطار الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وتشدد على أهمية هذا اليوم بوصفه جزءا لا يتجزأ من جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتؤكد المجموعة مرة أخرى إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم في تحقيق الهدف الشامل لمعاهدة عدم الانتشار. فهي تعدُّ معلما هاما نحو تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وبذلك فهي تعزز السلام والأمن العالميين والإقليميين أيضا. وتؤكد المجموعة في هذا السياق مجددا التزامها بمعاهدة بليندابا، التي تعيد تأكيد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وبوصفها درعا واقيا للإقليم الأفريقي، بما في ذلك عن طريق منع وضع

الأجهزة المتفجرة النووية في القارة وحظر تجارب تلك الأسلحة في جميع الأراضي المكونة للقارة الأفريقية.

وفي السياق نفسه، تعرب المجموعة الأفريقية مرة أخرى عن شعورها ببالغ القلق لعدم تنفيذ التعهدات والالتزامات المتعلقة بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وما تزال المجموعة تشعر بقلق بالغ على وجه الخصوص، إزاء العجز عن عقد المؤتمر المتفق عليه بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي كان متوقعا عقده في عام ٢٠١٢. وتود المجموعة التشديد على أن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال جزءاً أساسياً لا يتجزأ من مجموعة الأهداف والأساس الذي مددت لأجله معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وتشدد المجموعة على استمرار صلاحية القرار إلى أن تتحقق أهدافه.

وتكرر المجموعة أسفها لعدم تمكّن المؤتمر الاستعراضي التاسع من الاتفاق على وثيقة ختامية بالرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة في أفريقيا. ومع بدء الأعمال التحضيرية للدورة العاشرة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار بانعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية في أيار/مايو، تهيب المجموعة بجميع الدول أن تعمل من أجل تحقيق أهداف المعاهدة.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية مواصلة كفالة الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتشدد على الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد عبر المساعدة والتعاون التقنيين وتحقيق الاستفادة القصوى من استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن مواصلة كفالة التزام الدول بتنفيذ اتفاق ضمانات الوكالة.

وتشدد المجموعة على أهمية تبادل المعارف النووية ونقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، مع تأكيد الإسهام المحتمل للطاقة النووية في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء في جميع أنحاء العالم. وتشدد المجموعة على ضرورة استمرار وضع وتنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة، بوصفه الأداة الرئيسية لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقا للنظام الأساسي للوكالة.

وتود المجموعة أن تشدد على ضرورة الأخذ بالاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية، وتعرب على وجه الخصوص عن شعورها ببالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها، سواء عن طريق الصدفة أو عن قصد. وتدعو المجموعة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الاعتبار العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، وأن تتخذ التدابير اللازمة الرامية إلى تفكيك هذه الأسلحة والتخلي عنها.

وبالنسبة للمجموعة الأفريقية فإن من الأهمية بمكان تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة حظر التجارب النووية، ومراعاة المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية بالذات. وترى المجموعة أن معاهدة الحظر الشامل تبعث على الأمل في وقف استحداث المزيد من الأسلحة النووية أو نشرها، فتسهم بذلك في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وتشيد المجموعة بالتأييد القوي من قبل المجتمع الدولي لبدء نفاذ المعاهدة، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار من دول المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق عليها دون مزيد من التأخير.

السيد كوين (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار

ونزع السلاح: أستراليا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، بولندا، تركيا، شيلي، الفلبين، كندا، المكسيك، نيجيريا، هولندا، اليابان.

ونعيد نحن الأعضاء في المبادرة تأكيد الأهمية الحاسمة لاتخاذ إجراءات متضافرة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بولايتنا الأساسية على النحو المعلن عنه في البيان الوزاري لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وأعيد تأكيده مؤخرا في البيان الوزاري للمبادرة المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر، بتعزيز معاهدة عدم الانتشار استنادا إلى خطة العمل التي أقرها مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتؤكد الحالة الجيوسياسية الراهنة الحاجة إلى تعزيز وترسيخ معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية، ونؤكد من جانبنا ضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات الجريئة في هذا الصدد، بما في ذلك خلال دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠.

ويشكّل التطور السريع لبرامج القذائف التسيارية غير المشروعة في كوريا الشمالية النووية تحديا للهيكل الراسخ لنزع السلاح وعدم الانتشار، علاوة على كونها تهديدا خطيرا وغير مسبوق للسلام والأمن في المنطقة نفسها وللمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وتعدُّ هذه الأنشطة انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، علاوة على كونها تحدٍ مباشر لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح الدولي القائم على معاهدة عدم الانتشار.

وتدين مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بأشد العبارات تكرار التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية من قبل كوريا الشمالية. وتحث المبادرة كوريا الشمالية على وقف أنشطتها النووية غير المشروعة وكذلك أنشطتها ذات الصلة بالقذائف التسيارية فورا، وأن تمتنع عن الأفعال التي تسبب المزيد من زعزعة الاستقرار والاستفزازات، فضلا عن التخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامج القذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وتدعو المبادرة المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته، وإلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهدف ممارسة أقصى الضغوط على كوريا الشمالية.

وتعتزم المبادرة الإسهام في نجاح الدورة الاستعراضية الحالية، نظرا للحاجة إلى المعالجة الشاملة لجميع ركائز معاهدة عدم الانتشار الثلاث: الاستخدامات السلمية، وعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ويتجلى إسهام المبادرة بصورة أوضح أيضا في رئاسة هولندا وبولندا للجنة التحضيرية في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي. ونحث في هذا الصدد، جميع الدول الأطراف على الوفاء التام بالتزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وخاصة ما يتعلق بالتنفيذ الكامل والفوري لجميع الإجراءات الواردة في خطة العمل لعام ٢٠١٠. وستواصل المبادرة البناء على خطة عمل معاهدة عدم الانتشار المتفق عليها لعام ٢٠٢٠ بطرح أفكار ومبادرات جديدة من شأنها أن تساعد على بناء الجسور بين الدول الأعضاء في المعاهدة. ونؤكد مجددا التزامنا بمواصلة الحوار البنّاء مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة بغية إحراز تقدم في تعزيزها.

وسنظل متحدين ونركز على أهداف معاهدة عدم الانتشار لمنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجياتها، وتعزيز التعاون والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والعمل على بلوغ هدف تحقيق نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل. وفي هذا السياق، تؤيد المبادرة بقوة تأملات رئيس اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ كأرضية مشتركة للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في مناقشاتها خلال الفترة المتبقية من دورة الاستعراض الحالية.

وتقرر مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح العمل بنشاط من أجل إحراز مزيد من التقدم والنتائج الملموسة بشأن نزع السلاح

النووي. والقيادة السياسية المستدامة والرفيعة المستوى والالتزام الثابت بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مطلوبان لإحراز تقدم ملموس نحو تحقيق تخفيضات أكبر في الترسانات النووية في شتى أنحاء العالم والقضاء التام على الأسلحة النووية.

وتظل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ملتزمة بمواصلة التنفيذ الناجح لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، الأمر الذي يثبت بشكل ملموس أن الدبلوماسية يمكنها أن تحقق أهداف معاهدة عدم الانتشار بنجاح عندما يدعمها توافق آراء دولي واسع النطاق. إن استمرار التنفيذ الصارم لخطة العمل الشاملة المشتركة من قبل جميع الأطراف، على أساس الاحترام الكامل لمعاهدة عدم الانتشار، سيساعد على بناء ثقة المجتمع الدولي في أن برنامج إيران النووي سلمي الطابع حصراً. ونرحب بالأنشطة المستمرة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للرصد والتحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

وتبقى زيادة شفافية جميع الدول الأطراف في تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار من أهم مبادراتنا. وما فتئت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تشدد على الحاجة إلى تحسين الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن تعهداتها بنزع السلاح، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بعدد ونوع وحالة ترساناتها النووية ونظم إيصالها، وكمية المواد الانشطارية المنتجة لأغراض عسكرية، ودور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية. وأعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح داعمون للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي ولفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، المنشأ عملا بالقرار ٦٧/٧١. ونرحب بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذه العمليات، ونواصل الضغط من أجل إدراج تدابير التحقق من نزع السلاح في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر أساسي آخر في نزع السلاح النووي. ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تأسف لأن هذه المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد، رغم فتح باب التوقيع عليها منذ ٢١ عاماً. ولذلك، فإننا نحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك دون إبطاء. ومن جانبها، تعمل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بهمة من أجل البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونرحب بعمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في هذا الشأن. وتلتزم المبادرة بتقديم دعمها الكامل لهذه العملية، وتحث مؤتمر نزع السلاح على بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، أكد الاجتماع الوزاري الأخير لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أنها، كمجموعة متنوعة متعددة الأقاليم من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ستواصل الاضطلاع بدور بناء واستباقي في تيسير المناقشات بشأن هذه القضايا الصعبة وغيرها، وتجسير المواقف المتباينة للمساعدة في تنشيط عملية دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار. وإذ تلاحظ أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ سيصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن المبادرة لا تزال ملتزمة بدعم تحقيق نتائج مثمرة للاحتفال بهذه المناسبة الهامة من خلال المضي قدماً في تحقيق الأهداف العالمية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

السيد راتراي (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم باسم البلدان الأعضاء الأربعة عشر في الجماعة الكاريبية بشأن المجموعة المتعلقة بالأسلحة النووية.

نؤيد البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتنضم الجماعة الكاريبية إلى الأعضاء المعنيين بالأمر في المجتمع الدولي ممن لديهم هواجس قوية إزاء استمرار اعتماد بعض الدول على الأسلحة النووية باعتبارها سمة من سمات سياساتها الأمنية الوطنية. وكدول جزرية صغيرة نامية ذات حدود سهلة الاختراق وموارد محدودة لتأمينها وحمايتها، فإننا ندرك على الدوام المخاطر المتزايدة التي يشكلها أي استخدام للأسلحة النووية أو تهديد باستخدامها. وبلدان الجماعة الكاريبية تعتبر أن هذه الأسلحة تتنافى مع صون السلم والأمن الدوليين.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل التزاماته بشأن نزع السلاح النووي بشكل مقنع وواضح. وهذا يتجلى بشكل أوضح جراء تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ونناشد الأطراف كافة ممارسة ضبط النفس لصالح الحفاظ على السلام والاستقرار. ويجب بذل كل جهد ممكن للحد من خطر الحرب النووية من خلال السعي إلى اتخاذ تدابير دبلوماسية.

فمن غير المتصور أنه في هذا العصر من الاحتياج الشديد والأزمات المتزايدة، أن يزيد الاهتمام والإنفاق على صيانة الترسانات النووية. وكما أشار الأمين العام،

”بينما تحظى الجهود الرامية إلى خفض المخزونات الحالية بالتقدير، فلا يزال الحجم الكلي المقدر للأسلحة النووية، التي جرى نشرها أو لم يجر نشرها، يبلغ الآلاف“ (A/71/126، الفقرة ٧).

ومما يثير القلق أيضا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل تنفيذ برامج ترمي إلى تحديث أسلحتها ونظم إيصالها والبنى التحتية ذات الصلة. وفي ظل هذه الخلفية، يجب أن يعمل المجتمع الدولي على وجه الاستعجال من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية عن طريق حفز الشعور بالهدف الجماعي.

ولذلك، فإن الجماعة الكاريبية تؤيد الدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي من أجل اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وما زلنا نؤدي دورنا في الجهود المختلفة الرامية لتيسير تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتحقيقا لذلك، شاركت الجماعة الكاريبية بنشاط في المفاوضات التي توجت بالاعتماد التاريخي في تموز/يوليه لأول معاهدة ملزمة قانونا لحظر الأسلحة النووية. ونرحب بكون معاهدة حظر الأسلحة النووية تنص على مجموعة من الالتزامات التي ينبغي أن تتخذها الدول الأطراف لمنع استحداث الأسلحة النووية أو اختبارها أو إنتاجها أو احتيازها أو حيازتها أو تكديسها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها. ومنذ ذلك الحين، قام عضو واحد من الجماعة، غيانا، بالتوقيع والتصديق على المعاهدة، ويتوقع أن تحذو دول أخرى في المنطقة نفس الحذو في المستقبل القريب.

وتظل مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل أمراً أساسيا لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد الجماعة الكاريبية عمل الأمم المتحدة لمواجهة التهديد العالمي الذي تشكله حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل. ونحن ملتزمون بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل. كما نؤيد بقوة قرار المجلس ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، الذي اتخذ بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويدعو جميع الدول إلى تعزيز النظم الوطنية لمكافحة الانتشار تيسيراً لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكمنطقة، فإننا نعمل على ضمان ألا تصبح أرضا خصبة للأنشطة الإرهابية.

إن الجماعة الكاريبية تقر علنا وتسجل تقديرها للعمل الذي يؤديه المجتمع المدني من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي. لقد أثبت أعضاء المجتمع المدني أنهم شركاء لا يقدرون بثمن، وأن دعمهم والتزامهم ثابت لا يتزعزع. وفي هذا الصدد،

نهنئ الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية لحصولها على جائزة نوبل للسلام لعملها من أجل لفت الانتباه إلى العواقب الإنسانية الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية وجهودها الرائدة لتحقيق حظر لتلك الأسلحة قائم على معاهدات.

إننا نشاطر الوفود الأخرى الشعور بخيبة الأمل لأن آلية نزع السلاح لا تعمل بفعالية كما ينبغي. ومن أكبر دواعي خيبة أملنا هذه أن مؤتمر نزع السلاح لم يتفق بعد على برنامج عمله. ومع ذلك، فإن الجماعة الكاريبية تشجعها الجهود المستمرة لإعادة المؤتمر إلى العمل من خلال إنشاء الفريق العامل بشأن ”المضي قدما“. ويحدونا وطيد الأمل أن يتمكن الفريق العامل من الوفاء بولايته من خلال تحديد أرضية مشتركة لبرنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية. وفي نفس السياق، نأمل أن نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء داخل هيئة نزع السلاح بشأن توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

إن الجماعة الكاريبية مافتئت تأمل أن يدخل الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ونرحب بالجهود الجارية لمناقشة واستعراض وتنشيط المداولات المتعلقة بالمعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، ما زلنا نعتبر أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر أساسي في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ويسر الجماعة الكاريبية أن تعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، في فيينا في أيار/مايو.

إننا نتساءل عما إذا كان لدى سائر الدول فهم مشترك لهذه المشكلة والعناصر المكونة لها والقرارات التي يتعين اتخاذها. وينبغي الاعتراف صراحة بأن هذا الفهم لم يظهر حتى الآن. للأسف فإن الافتقار إلى وحدة الرأي أمر مقدر سلفا، يحدده الكثير من العوامل والظروف، بما في ذلك الظروف السياسية. ولكي أعطي مثالاً على ذلك. قدمت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إسهامات هامة في صياغة واعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189). وأقرت الدولتان بأهمية التوصيات الواردة في التقرير، وأعربتا عن عزمهما على ضمان تنفيذها على الصعيد العملي. ومع ذلك، فلنلقِ نظرة على ما حدث بالفعل. في سياق المفاوضات الجارية في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التابعة للأمم المتحدة، والمتعلقة بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، اقترح الاتحاد الروسي عدداً من المهام التنظيمية لتنفيذ التوصيات من أجل ضمان أمن العمليات الفضائية.

إن الولايات المتحدة، وفقا لبياناتها والنهج العام الذي اتبعته في المفاوضات، فقد فضلت اتباع نهج مختلف لتنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكوميين الذي ارتأى اتخاذ التدابير المناسبة على الصعيد الوطني فقط. ولم تؤيد فكرة الاتحاد الروسي بتحويل التوصيات إلى أنظمة معيارية دولية. ولكننا نرى أن هناك العديد من المسائل التي ينبغي بالتأكيد تنظيمها من خلال نظام للمسؤوليات المتبادلة.

يبدو أن الصعوبات التي واجهناها في مفاوضات اللجنة لا تزال مستعصية على الحل. وسرعان ما كشف اجتماع ما بين الدورات للفريق العامل بشأن الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي الذي عقد في فيينا الأسبوع الماضي، أن مجموعة كبيرة إلى حد ما من الدول، ليس لديها ببساطه أي مصلحة أو رغبه في صياغة تدابير شامله لضمان أمن أنشطة الفضاء الخارجي، وتكتفي بالأدلاء ببيانات عامة جدا وتعبيرات عن النوايا. وبصراحة، فوجئنا بالظهور المفاجئ للرفض التام لأي تنظيم معقول أو مجدٍ لسلسلة كاملة من المسائل الموضوعية. وعلى وجه الخصوص، أدْهَشنا موقف بعض الوفود الرافض لأهمية الامتناع عن استخدام بعض السُبل والوسائل المتعلقة

بالأنشطة الفضائية التي يمكن أن تؤثر على المرافق الفضائية وأنشطة المشاركين الآخرين.

إن المشاكل المتعلقة بضمان أمن العمليات في الفضاء لم تحل بشكل ملموس وفعّال، ولا توجد طريقة مطلقا تمكننا من اعتبار نهاية هذه المفاوضات المطولة انتصارا. وسنكون قد فوتنا فرصة فريدة لتحديد شروط مسبقة لكفالة أن تظل هذه البيئة آمنة ومستقرة عندما يتعلق الأمر بالأنشطة الفضائية. ونعتقد أن وجود إطار تنظيمي بشأن أمن العمليات الفضائية سيحدد بشكل حاسم الطاقات الكامنة لتطوير وتنظيم الأنشطة الفضائية في المستقبل. وفي هذا الصدد، لدينا سؤال نطرحه على المشاركين في حلقة النقاش. كانت هناك نقطة مثيرة للاهتمام في البيان الذي أدلت به السيدة دانييلا جينتا، ممثلة شركة إيرباص، عندما قالت إنه

(تكلم بالإنكليزية)

لا توجد حاجة بالضرورة إلى تعديل معاهدات الفضاء الخارجي، غير أن تلك التشريعات والقوانين الوطنية مهمة.

(تكلم بالروسية)

نعتبر ذلك أمرا محيرا، ويثير مسألة ما إذا كانت معظم التغييرات التي أدخلت مؤخرا على التشريعات الوطنية في بعض الدول لم تسفر سوى عن عدم فهم نعتقد أنه يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التوترات في العلاقات الدولية فيما يتعلق بسائر الأنشطة الفضائية، مثل البحث والتطوير واستخدام الموارد الفضائية.

ثمة مسألة أخرى قد تكون أكثر أهمية وهي أن تعزيز النظام الأمني على أساس معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ هو ببساطة أمر لا مجال لذكره بدون حل مسألة الامتناع عن وضع الأسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي أو استخدام القوة فيه. لذلك سيكون من المهم للغاية التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن السبل والوسائل الخاصة بالقيام بذلك. إن النسخة المحدثة في ٢٠١٤ لمشروع المعاهدة الروسية – الصينية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الفضائية، كانت مفيدة للغاية وتؤدي وظيفتها في هذا الصدد. من المؤسف لمسنا أن بعض الدول، ولأسباب سياسية، لا تعمل على عرقلة مشروع المعاهدة المقترحة فحسب، ولكنها ذاتها أيضا لم تطرح أي اقتراح بشأن هذه المسألة العالمية المهمة ذات الصلة.

ما دامت بعض الدول الفضائية المهمة لا تقوم بأي محاولة لوضع نظام جديد لتنظيم الأمن في الفضاء، سيظل ذلك يستحث سؤالا معقولا جدا: هل من المستصوب حتى الاستمرار في هذه الجهود في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك في سياق الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني باستكشاف الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، (اليونيسبيس +) ٥٠ لتشجيع الشعار المُثير ''الإدارة العالمية للفضاء''؟ نحن نقترح الامتناع عن استخدامه، لأنه في ظل الظروف الراهنة، من الأرجح أنه لا يخدم سوى بعض المصالح المحددة جدا المتعلقة بالجغرافيا السياسية للفضاء.

من خلال بعض القرارات الانفرادية المعروفة التي اتخذت أولا في ولاية من الولايات القضائية والآن في اثنتين منها، والتي تؤثر على مركز الموارد المعدنية في الفضاء، شهدنا إثارة غموض غير مسبوق فيما يتعلق بالامتثال مستقبلا للمبدأ الأساسي لقانون الفضاء الدولي حيث إن الأجرام السماوية غير خاضعة للملكية الوطنية بأي وسيلة، بافتراض أن ''الملكية الوطنية'' تعني إمكانية امتلاك الدولة أو القطاع الخاص لها. إن الحالة فريدة إذ أن إحدى الدول قد منحت حقوقا لشركات فيها من أجل تطوير موارد لا تملكها الدولة نفسها. لقد فوجئنا بأن عدداً قليلاً فقط من الدول قد أعربت علناً عن وجهة نظرها بشأن هذا الابتداع التعسفي. وبصراحة إن المواقف التي أعرب

عنها الكثيرون في الأوساط الأكاديمية كانت توفيقية. ونعتقد أنه من المرجح أن نرى المزيد من القرارات الأحادية غير الملائمة. والسؤال الأهم هو ما إذا كان المجتمع الدولي والأمن الدولي يستفيدان من ذلك؟

ينبغي أن نكون حذرين للغاية فيما يتعلق بالتزاماتنا بموجب معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. فهي ضماننا للاستقرار المؤسسي في كل مجالات الأنشطة الفضائية. ولذلك لا ينبغي لنا الاعتماد على ما يسمى بالتفسيرات المرنة للمبادئ والقواعد القانونية التي تهدف إلى تعزيز المصالح الوطنية الجشعة. إن السبيل الحقيقي الوحيد الذي يكفل تمكننا من سد الثغرات الموجودة في النظم القانونية الدولية بشكل موثوق ودائم، هو العمل معا من أجل توضيح المسائل كلما اقتضت الضرورة ذلك، عن طريق الحوار. وبعبارة أخرى، يتعين علينا أن نعمل من خلال المعاهدة، وليس الالتفاف عليها، وفي رأينا ينبغي أن يكون ذلك حصرا من خلال منتدى الأمم المتحدة.

وحتى أسوق مثالا محددا يعلل موقفنا، فإن المادة التاسعة من معاهدة ١٩٦٧ تتضمن قاعده هامه بشأن منع التدخل الضار في الأنشطة الفضائية. وليس هناك أي شك حول جدواها، فقد نجحت طوال السنوات الـ ٥٠ الماضية في ضمان بيئة تشغيلية عامة آمنة ومستقرة في الفضاء الخارجي.

يرحب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بالمناقشات التي جرت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، والتي انعقدت في فيينا في الفترة من ٢ إلى ١٢ أيار/مايو. ويؤكد من جديد أنه يتعين على جميع الدول التي لم توقّع أو تصدّق حتى الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، أن تفعل بذلك في أقرب وقت ممكن، كدلالة على إرادتها السياسية والتزامها بالسلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، ترحب الحركة بتصديق ميانمار وسوازيلند مؤخرا على المعاهدة.

بينما ننتظر بدء نفاذ المعاهدة، يؤكد الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية مجددا الحاجة إلى الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية وعلى الامتناع عن تطوير واستخدام التكنولوجيات الجديدة للأسلحة النووية، وعن أي عمل من شأنه أن يقوض هدف المعاهدة والغرض منها. يعرب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن رفضه القاطع لجميع أنواع التجارب النووية في أي مكان في العالم، ويدين التجربة النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣ أيلول/سبتمبر، الأمر الذي يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ويهيب الاتحاد بالدول الأفريقية التي لم توقع على المعاهدة ولم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

إن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية فخور جدا بالإعلان الرسمي الصادر بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها منطقة سلام، وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كوبا. لقد كان قرارا تاريخيا يهدف إلى القضاء على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في منطقتنا، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمرات القمة اللاحقة التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بيلين بكوستاريكا، وفي كيتو بإكوادور وفي بونتا كانا بالجمهورية الدومينيكية

إن دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بوصفها أعضاء في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية مكتظة بالسكان، تحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب الإعلانات التفسيرية كافة لبروتوكولات معاهدة تلاتيلولكو، مما سيساعد في القضاء على خطر استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة. ومن المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك جميع أعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، أن تحصل من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات

ملزمة قانونا ولا لبس فيها بعدم استخدام تلك الأسلحة ضدها أو التهديد باستخدامها. ولذلك، ندعو إلى إجراء مفاوضات في أقرب وقت ممكن واعتماد صك عالمي وملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية. يدعو أيضا اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى القضاء على دور الأسلحة النووية في مذاهبها وسياساتها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية، بغية القضاء قضاء مبرما على هذه الأسلحة الفتاكة، بصرف النظر عن نوعها أو موقعها.

سوف تواصل بلداننا دعم الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، والشروع في مفاوضات عاجلة بشأن الصكوك القانونية الدولية الجديدة لتنظيم المسائل الأساسية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

إن معاهدة تلاتيلولكو ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الهيئة الإقليمية المتخصصة التي تعمل على صوغ المواقف الموحدة والإجراءات المشتركة بشأن نزع السلاح النووي، تشكل الإطار السياسي والقانوني والمؤسسي من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم. وتعتبر تجربة الوكالة أيضا قيمة للمجتمع الدولي لكونها عنصرا ملهما لإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. ونلاحظ بأننا احتفلنا في ١٤ شباط/فبراير بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة إنشاء وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد الذبحاني (اليمن): في مستهل كلمتي، أود يا سيدتي الرئيسة، أن أؤكد مجددا ثقة المجموعة العربية في قيادتكم وقدرتكم على توجيه أعمال لجنتنا نحو النجاح.

ترحب المجموعة العربية بتخليد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما عالميا للقضاء التام على الأسلحة النووية بوصف ذلك خطوة ملموسة نحو تحقيق هدف التخلص نهائيا من الأسلحة النووية. كذلك ترحب بنجاح المفاوضات حول أول معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحيازة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، وبعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الملف الحيوية.

ستواصل الدول العربية مساهمتها بإيجابية في هذه الانطلاقة العالمية نحو نزع السلاح النووي والتي انخرطت فيها بالفعل بمشاركتها الفاعلة في جميع منتديات نزع السلاح النووية المتعددة الأطراف، ومن خلال انضمام جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولة للطاقة الذرية.

تعرب المجموعة عن القلق نتيجة الاستمرار في الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي والفشل المتكرر بالالتزام بتنفيذ المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥. وكذلك الخطوات الثلاثة عشر لنزع السلاح النووي التي أقرتها الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى ما تضمنته خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، حيث تتنصل الدول النووية بكل وضوح من وضع أي أُطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية.

تعرب المجموعة عن رفض الدول العربية جمعاء لاستمرار الدول النووية بتبني عقائد عسكرية تجيز استخدام السلاح النووي، بل وتسمح باستخدامه ضد دول غير نووية. وفي هذا الإطار تؤكد المجموعة على أن التخلص الكامل والنهائي من الأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي هو الضمان الوحيد لعدم استخدام تلك

الأسلحة. إن فشل مؤتمر الاستعراض الأخير وتلكؤ الدول النووية في الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي يضعانا أمام مسؤولياتنا لمضاعفة الجهود الجماعية بغية مسارعة الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

في هذا السياق وأمام عدم تنفيذ القرار التوافقي لمؤتمر ٢٠١٠، سعت المجموعة العربية خلال المؤتمر الاستعراضي الأخيرة لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٥ إلى الخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد تم عرضه في ورقة العمل العربية التي تبنتها حركة عدم الانحياز بأغلبية كاسحة من الدول الأطراف في المعاهدة. إلا أن تلك المقاربة الإيجابية لم تحقق الهدف المرجو منها. بل جاء قرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا مخيبا للآمال بكسر التوافق الدولي وعرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية تتضمن الشرق الأوسط.

ومن هنا نؤكد أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي، وقد التزمت المجموعة العربية بنصيبها ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك، وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم الانتشار النووي على المحك، بما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار عموما. وتؤيد الدول العربية ضرورة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن تشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه القرار العربي السنوي للجمعية العامة المعنون: ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“.

وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة أيضا عن قلقها إزاء الخطر المستمر على المستويين الأمني والبيئي جراء استمرار إسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة، وترفض إخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يشكّل تهديدا أمنيا وبيئيا خطيرا. وتعيد المجموعة التأكيد أن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار عام ١٩٩٥ الذي ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يمثّل انتكاسة بالغة لجهود نزع السلاح النووي، بل ويعرقل التقدم في جهود منع الانتشار النووي.

وختاما، تدعو المجموعة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تُعُّد الركيزة الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف لنزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي. وتؤكد المجموعة على احترام التوازن بين ركائز معاهدة عدم الانتشار الثلاث، وإصلاح الخلل نتيجة تعمُّد التركيز من جانب البعض على عدم الانتشار على حساب نزع السلاح، فضلا عن ضرورة تعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، لتمكين الدول الأطراف في المعاهدة من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة الذرية في جميع الأغراض السلمية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم ممارسة لحق الرد. أود أن أذكّر الوفود بأن مدة البيانات في ذلك الصدد، تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني.

أعطي الكلم الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

السيد إين إيل ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلم ممارسة لحقي في الرد على ممثل أستراليا، الذي تكلم باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وغيره من المتكلمين الذين أدلوا بملاحظات وادعاءات استفزازية لا صلة لها بالردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأرى أنه ينبغي لهؤلاء الممثلين الإلمام أولا بخلفية التهديدات الحقيقية والتوترات التي تعصف بشبه الجزيرة الكورية. وأود أن

أوضح أن موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتطويرها للردع النووي يشكلان حقنا المشروع في ضمان مصالحنا العليا – السيادة والحق في الوجود – علاوة على ردع التهديدات والهجوم النوويين على بلدنا من قبل القوات المعادية. ولذلك، فليس هناك ما يبرر لأحد القول بصحة أو بطلان تدابير الردع النووي القوي التي اتخذنا للدفاع عن النفس.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأمينة اللجنة.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكّر الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع المقترحات هو ظهر غد ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ولا يسعني أن أبالغ في تأكيد أهمية تحميل الوفود لتلك المقترحات على الشبكة في أقرب وقت ممكن بغرض تقديمها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.